

مؤتمر تونس (أكتوبر 1956م) وتداعياته على المغرب العربي الجزائر نموذجا

د. حبيب حسن اللولب

رئيس مركز البحوث والدراسات لاتحاد المغرب العربي

وأستاذ التاريخ المعاصر بجامعة الزيتونة

مقدمة :

لقد اقترن الدعم التونسي للثورة الجزائرية بفترة حاسمة في تاريخ تصفية الاستعمار الفرنسي بالمغرب العربي، فترة تميّزت بتأسيس دعائم التضامن التونسي الجزائري الدائم يسبق له في الفترات التاريخية الماضية، فبعدما استرجعت البلاد التونسية استقلالها وسيادتها في يوم 20 مارس 1956م، بعد نضال طويل وتضحيات جسيمة، تبين فيما بعد بأنه لا معنى ولا قيمة للاستقلال، مادمت الجزائر مستعمرة وهي في حالة ثورة ، وهذا يؤكد ترابط القضيتين التونسية والجزائرية النابع من شعور الوحدة والتضامن، فالقضية التونسية كانت في أمس الحاجة إلى تحرك الجزائريين، مثلما تكون الثورة الجزائرية بحاجة إلى دعم التونسيين. وعليه في ظل هذه الظروف والتطورات التي تعيشها المنطقة المغاربية، تحركت الحكومة التونسية بإجراء اتصالات ولقاءات ومشاورات ومفاوضات، لأجل إيجاد حل سياسي عادل للقضية الجزائرية، وتوجت هذه اللقاءات والحوارات بالاتفاق على عقد مؤتمر سياسي في تونس في 22 أكتوبر 1956م تحضره كل من فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية وتونس والمغرب، وتطرح فيه مشروع كفدرالية أو اتحاد شمال إفريقيا في إطار التكافل مع فرنسا، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان؛ حيث تدخلت الجبهة الفرنسية المعارضة المتكونة من المعمرين والجيش الفرنسي بالجزائر؛ لإفساد المؤتمر وإجهاض مشروع الاتحاد بقرصنة الطائرة، واختطاف قادة جبهة التحرير الجزائرية، القادمين من المغرب الأقصى للمشاركة في المؤتمر بتونس، وقد أحدثت هذه العملية (أول قرصنة جوية في التاريخ) صدى كبيرا على الصعيدين الداخلي والخارجي، موجة استنكار العديد من الدول وفي مقدمتهم تونس والمغرب.

تأسيساً على ما تقدم تسعى هذه الدراسة الى البحث في دوافع وحيثيات عقد المؤتمر ورصد ردود الفعل الداخلية والخارجية عن عملية القرصنة، ومنه تتبلور إشكالية الدراسة في السؤال المركزي التالي :

- ماهي ظروف عقد مؤتمر تونس في 22 أكتوبر 1956 وكيف اثرت نتائجه على الثورة الجزائرية والبلدان المغاربية ؟

- تدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية : ماهي مساعي الحكومة التونسية في حل القضية الجزائرية ؟

- كيف كان رد فعل الشعب التونسي بكل اطيافه على عملية القرصنة الفرنسية واختطاف قادة الثورة الجزائرية ؟

- ماهي نتائج مؤتمر تونس 22 أكتوبر 1956 ؟

- هل حقق مؤتمر تونس آمال الشعوب المغاربية في دعم الثورة الجزائرية ؟

أولاً : مساعي الحكومة التونسية في دعم القضية الجزائرية : (الدعوة إلى الحل السياسي والتفاوض مع المجاهدين الجزائريين)

1-الدعاية إلى الحل السياسي لجزائر عبر الاجتماعات :

استفادت الثورة الجزائرية من استقلال البلاد التونسية، وأصبح لها هامشاً، ودعمها سياسياً ولوجستياً كبيراً، وتحركت الحكومة والدبلوماسية التونسية؛ لتحسيس الرأي العام الفرنسي والغربي بضرورة إيجاد حلّ سياسي للقضية الجزائرية، والتفاوض مع المجاهدين، والاعتراف بحقهم في تقرير مصيرهم، عبر الاجتماعات والصحافة ونلمس ذلك من خلال مساعي رئيس الحكومة التونسية «الحبيب بورقيبة» الذي صرّح في اجتماع، انتظم في القيروان يوم 30 أكتوبر 1955 م، قال فيه «إنّ إخواننا الجزائريين نعينهم بلا شك، عندما نواصل تجربتنا بصدق وإخلاص؛ فنعمل على تعزيز موقف أنصار السّلم في فرنسا، ونعينهم على التغلب على غلاة الاستعمار إلى أن يفرضوا على الحكومة الفرنسية حلاً وسطاً للقضية الجزائرية، مثلما تمّ بتونس، وتنتهي الحرب في تلك الديار»⁽¹⁾.

ربط بورقيبة مساعدته للجزائريين بمواصلة تجربة الاستقلال الذاتي، وعدم عرقلتها، علماً بأنّ الجزائريين قد ندّدوا بالحكم الذاتي، وتحالفوا مع الزعيم «صالح بن يوسف»، واعتبر نجاح هذه التجربة بتونس معززاً لموقف أنصار السلم بفرنسا، وستقدم لهم

المساعدة؛ للانتصار على غلاة المعمرين وذلك بفرض حلّ للقضية الجزائرية على الحكومة الفرنسية، شبيها بحلّ القضية التونسية؛ وبذلك تنتهي الحرب، ويسود السلم، ويتعزّز الأمن بالمنطقة.

قال بورقيبة في اجتماع آخر، نُظم بالرقاب من منطقة قفصة: «إعانة الجزائر الشقيقة في معركتها رهين نجاح هذه التجربة التي تجري بتونس... وأعظم غنم يجنيه إخواننا في البلدين الشقيقين، هو أن نسير بصدق وإخلاص في تجربتنا»⁽²⁾، وأضاف قائلاً: «إنّ نجاح تونس المستقلة، يهيئ لتحرير الجزائر، وأنّه لا يجب أن نترك المقاومين وحدهم، يتحمّلون العبء؛ بل لابدّ من بروز رجال سياسيين أكفاء، تُوكل إليهم مهمّة التفاوض مع فرنسا»⁽³⁾، وواصل بورقيبة حديثه متوجّها للجزائريين، بأنّ نجاح تجربة الإستقلال الذّاتي بتونس، ستكون لها انعكاسات إيجابية على الجزائر، وتساهم في تحريرها، وطالب بضرورة بروز منظمة سياسية، تتولّى مهمّة المفاوضات مع الفرنسيين، وصرّح بورقيبة في خطاب آخر «بأنّ القانون يعتبر الإخوة الجزائريين أجنب في هذا البلد؛ لذلك قرّرنا أن يصبحوا تونسيين بصفة قانونية»⁽⁴⁾.

تعاطف بورقيبة مع الجالية الجزائرية المتواجدة في تونس، وقرّر مساواتهم في الحقوق والواجبات مع التونسيين؛ وذلك لكسب دعمهم، وعدم إثارتهم للاضطرابات، وإبعادهم عن تحالف مع اليوسفيين، وفي إطار المساعي السياسية لإقناع الحكومة الفرنسية، بوجوب اتّخاذ حلاً سريعاً وعادلاً للقضية الجزائرية، قام بورقيبة بزيارة إلى باريس؛ حيث صرّح بأنّ مجموعة الشمال الإفريقي، لا يمكن أن تستقر، وتتقدّم، وتردهر، وبعض أجزائها، لا تزال في حالة حرب واحتلال واضطراب مع فرنسا»⁽⁵⁾، وفي هذا التصريح بيّن بورقيبة بأنّ منطقة شمال إفريقيا مرتبطة ببعضها البعض، وأنها لن تستقر الأوضاع فيها وتتقدّم وتزهر وبعض أجزائها محتلة من قبل فرنسا، وهو في حالة حرب معها. وألقى بورقيبة خطاباً بمناسبة استرجاع تونس استقلالها، استعرض فيه القضية الجزائرية قائلاً: «إنّ فرنسا إذا أدركت واجبها إزاء الشعب الجزائري الذي تزهق دماؤه الغزيرة في سبيل احترام الذّات البشرية، وحقّ هذه الذّات في العيش والكرامة، وإنّي أؤكد أنّ القضية لن تسوّى، مادام المسؤولون، يصرون على علاجها، ببعض الإصلاحات الإقتصادية والاجتماعية؛ فهذا خطأ فادح؛ إذ أنّ الكفاح الجزائري؛ إنّما هو أدقّ من ذلك، ومرماه أعمق وأقصى...» فالقضية قضية شرف إنساني وكرامة بشرية، قضية روحية بحتة، لا مادية، ومخطئ كلّ الخطأ، من يقيم التّقدم والرّقي الإنساني على غير مبادئ الحرية والمساواة؛ فالتّقدم هذا يحتمّ تحطيم فكرة التّعصّب

الجنسي والمذهبي، التي لا تزال تعبت فيها هذه الفكرة فسادا كالجزائر مثلا، ومهما كانت البلاد صغيرة وفقيرة؛ فهي وطن جدير كغيره من البلدان بالعزة والعيش، وهذا ما قلته، وكررت قوله للمسؤولين الفرنسيين، فلا القوة ولا الخير ولا المال، يستطيع أن يجد حظّه في تسوية المشكل الجزائري»⁽⁶⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بورقيبة، ذكر فرنسا بواجباتها تجاه الشعب الجزائري، الذي تزهق دماؤه البريئة؛ بسبب مطالبته بالحرية والعزة والكرامة، وانتقد الطريقة التي تعالج بها المشكلة الجزائرية المتمثلة في بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، واعتبرها عديمة الجدوى والفائدة، وأكد أنّ الكفاح الجزائري له هدف أعمق من ذلك، وأنها قضية شعب، يريد العزة والكرامة والحرية، وفند الطرح المادي للقضية الجزائرية، وأعلن بأنّه صارح المسؤولين الفرنسيين أثناء محادثته معهم، بأنّ الحلّ الذي يعالجون به المشكلة الجزائرية والمتمثل في القوة والمال، سيفشل في حلّها.

وفي اجتماع آخر صرّح بورقيبة: «مادام الجزائريون في حرب، ففرحنا منقوص، ولكن فرحنا في هذا اليوم العظيم، يعتبر منقوصا؛ إذ هناك شيء يحزّ في نفوسنا، ويؤلمنا؛ لأننا لا نفرح الفرح الكامل مادام إخوان لنا في الدّين والوطن والجوار، يضطهدون، ويخوضون حربا دامية لا شيء إلاّ للوصول إلى العزة والكرامة والإستقلال، وإني صارحت المسؤولين والرأي العام في فرنسا، أنّه لا يمكن أن يهدأ لنا بال مادام إخواننا الجزائريون في حرب من أجل الحرية والإستقلال، وإنّ إخواننا الجزائريين يكافحون، ويضحون بكلّ عزيز وغال؛ لأنهم يعتبرون أنّه لا كرامة لهم ولا عزة، إذا فقدوا وطنهم، وأصبح ملوكا للغير، وقد أفهمنا المسؤولين الفرنسيين، أنّه لا يمكن توقيف الحرب في الجزائر إلاّ بتحصيلها على نظام دولة، بعد مفاوضات حرّة، أمّا الارتباط المفروض فيجعل الحرب محلّ السلم والصداقة والتعاون، وقد بيّنا هذا للمسؤولين الفرنسيين بصفة رسمية، وبيّن لهم، أنّنا في المغرب العربي الكبير أمة واحدة، فلا يمكن أن تبقى الجزائر في حالة حرب ودماء وتونس والمغرب مستقلان، وبيّن أنّ كلّ المحاولات التي ترمي إلى تفريق الشعب الجزائري، واستثمار بعض الخلافات فاشلة، ولا بدّ من الإعراف بأنّ الجزائر دولة والدّخول في مفاوضات مع رجالها، الذين يجابهون الإستعمار في الجبال باعتبارهم المكافحين، ولا أخال الحكومة الفرنسية الحالية أو المقبلة والآنية إلى هذا الحلّ، ما دام الشعب الجزائري، يجالّد صابرا صامدا، ذلك الصبر والصمود الذي كنت أوصيكم به؛ لأنّ فرنسا ترى في آخر الأمر، أنّه من الأفضل ترجيح السلم، وارتكاب أخفّ الضررين؛ إذ القوة لا تقهر الدّخول في مفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري، وإني لا أخال اليوم نصر الجزائر إلاّ آتيا لا ريب فيه»⁽⁷⁾.

احتفل الشعب التونسي باسترجاع استقلاله، باجتماع ألقى بورقيبة خطاباً، عبّر فيه عن شعوره، الذي يسوده الحزن على أوضاع الشعب الجزائري، الذي تسيل دماؤه الزكية من أجل الحرية والكرامة والإستقلال، وصارح الفرنسيين خلال محادثاته ولقاءاته بفرنسا، بأنّ الشعب التونسي متألم، وغير مطمئن، واستقلاله ناقص؛ لأنّ الأوضاع في الجزائر مضطربة، وأنّه لا يمكن توقيف الحرب إلّا بالاعتراف بحقّ الشعب الجزائري بتقرير مصيره، عبر المفاوضات؛ وبذلك يسود السلم والأمن والصداقة والتّعاون، وتتحسّن العلاقات، وأكّد على أنّ المغرب وحدة متكاملة، لا يمكن تجزئته، وهو أمّة واحدة، فلا يمكن أن يقبل بالحرب بالجزائر وتونس والمغرب مستقلاً، ويبيّن لهم أنّ الحلول المقترحة، تؤدي إلى زرع الفتنة والشقاق بين الجزائريين مآلها الفشل، وأنّه لا بدّ من الإعراف بالسيادة الجزائرية، وفتح مفاوضات، وأنهم سيقبلون، ويعترفون بهذا الحلّ آجلاً أم عاجلاً، وأنّ النّصر قريب.

جدّد بورقيبة تأييده ودعمه ومساندته ومساعدته للجزائر في كافة الأوجه والمستويات، معلناً عن رفضه التّعاون والتنسيق مع الفرنسيين؛ للقضاء على الثورة الجزائرية، وأكّد تضامنه ومؤازرته للشعب الجزائري الشقيق التي لا حدود لها ومهما كلف الأمر، داعياً إلى المزوجة بين المقاومة والبندقية والعمل السياسي، ونستشف ذلك من خطاب له قال فيه: «أؤكد لكم أنّنا لن نقبل شيئاً يضرّ بجزائرينا وإخواننا المجاهدين الجزائريين، واعتبر أنّ تضامناً مع إخواننا المجاهدين الجزائريين لا حدّ له، وأنّا سنقف في صفوفهم مهما كانت التكاليف، ومن العيب أن تحاول الحكومة الفرنسية ادّعاء أنّ هذا الموقف عدائي لفرنسا، فهو في الحقيقة عدائي للسياسة الاستعمارية، ونحن نؤمن بأنّ سلوك الحكومة الفرنسية بالجزائر يضرّ بها قبل أن يضرّ غيرها، ونحن نعتبر سياستها فاشلة... وإنّ المجاهدين لا يرمون من وراء كفاحهم إلى محقّ الجنس الفرنسي، وإنّما يهدفون إلى حياة الكرامة والحرية... والكفاح السياسي لا بدّ أن يرافقه كفاح دبلوماسي؛ ليكون مثمراً... الكفاح السياسي عبارة عن حرب أعصاب ترمي إلى التأثير في الخصم حتى يقتنع بأنّ أخفّ الضررين في تمكين الجزائريين من سيادتهم، فإذا برزت حكومة جزائرية إلى الوجود انتهى كلّ شيء، ووجب أنذاك التّفكير في العمل؛ لتوحيد شمال إفريقيا وإحداث اتّحاد دول وشعوب»⁽⁸⁾.

أكّد بورقيبة على مساندته المطلقة للجزائريين في كفاحهم التّحريري، وأنّه لن يقبل بأشياء تضرّهم، وأنّ تضامنه لا حدّ له، وسيبقى إلى جانبهم مهما كانت التكاليف والأثمان، مبرراً موقفه بأنّه ليس موجهاً ضدّ الشعب الفرنسي؛ بل ضدّ السياسة

الاستعمارية التي أضرت بمصالح الفرنسيين قبل غيرهم، وإنها سياسة فاشلة و صرح لهم المفاهيم الخاطئة عن المقاومين الجزائريين الذين لا يهدفون إلى محق الشعب الفرنسي؛ بل هم يطالبون بالعزة والكرامة والحرية، وطالب الجزائريين بالمزاوجة بين الكفاح السياسي والدبلوماسي؛ لتحقيق الانتصار في نضالهم التحريري.

و صرح بورقيبة بأن القضية الجزائرية هي شغله الشاغل قائلاً: «ولها الأهمية مثل القضية التونسية في نفوسنا، فنحن مصممون على القيام بواجبنا نحو إخواننا الجزائريين وقائمون فعلاً بتلك الواجبات، وكونوا على ثقة بأن أحسن إعانة تُقدّم للجزائريين، تتمثل في إقامة الأدلة الواضحة على أنّ التفاوض هو السبيل الوحيد إلى حل المشكلة، فالمسألة ليس لها جانب عسكري فحسب؛ بل لا بدّ من إقناع الرأي العام بأن أخفّ الضررين هو الاعتراف بحقّ الشعب الجزائري، ويجب القيام بحركة في الخارج وبدوائر الأمم المتحدة»⁹.

أعلن بورقيبة أنّ القضية الجزائرية تحظى لديه بأهمية كبرى، وهي في سُلّم أولوياته، ومصمم على مساعدة الأشقاء الجزائريين في كافة المجالات، ولكن أحسن مساعدة تُقدّم لهم، تتمثل في القيام بتحسيس وتوعية وتقديم البراهين على أنّ التفاوض هو الحلّ الوحيد؛ لأن المسألة ليس لها جانب واحد عسكري فقط؛ بل لا بدّ من التركيز على الرّأي العام الفرنسي وإقناعه بالإعتراف بحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره والقيام بحملة توعية أخرى لدى الأمم المتحدة للتعريف بالقضية الجزائرية، ويقول بورقيبة في خطاب آخر: «بأنّه سيحاول خلال زيارته لفرنسا القيام بمساع سياسية، تتمثل في إقناع الحكومة الفرنسية، بأنّ استمرار الحرب في الجزائر وتواصل القمع والتّقتيل وارتكاب الفضائح، لا يشرف فرنسا ولا جيشها، ولا يساعد على صفاء الجو بيننا وتمتين العلاقات، وإنّ المصلحة المشتركة تقتضي عدول فرنسا عن سلوك هذه السياسة»¹⁰.

قام بورقيبة بمساع سياسية لدى الحكومة الفرنسية خلال زيارته لفرنسا، وحاول إقناعها بأنّ استمرار الحرب وممارسة القمع والتّقتيل وارتكاب الفضائح في حقّ السكان الأبرياء العزل عمل لا يشرفها، ولا يشجع على تحسين العلاقات وتمتينها مع البلدان المغاربية؛ ولهذا فمن مصلحتها العدول عن الحرب والجنوح إلى السّلم؛ وللتعبير عن تعاطفه وتأييده للجزائريين أقام على شرفهم حفلة في جامع باريس، وخطب قائلاً: « رأيت من الواجب أن أقيم حفلة على شرف التونسيين والجزائريين والمغاربة باعتبارهم راجعين إلى أمة واحدة... وأن أهيب بالجزائريين، أن يعتبروا سفارة تونس بباريس كسفارة الجزائر، وأنّ مشاكل الجزائر مشاكل تونس؛ لأنّ استقلالها منقوص

مهدد بالخطر، إذ لم تستقل الجزائر، ويجب أن تستقلّ الجزائر، وأعتقد أنّ ضغط تونس والمغرب والمقاومين الجزائريين والرأي العام الفرنسي سيأتي أكثله»⁽¹¹⁾.

أقام بورقيبة خلال زيارته لفرنسا حفل استقبال على شرف الجالية المغاربية، وألقى كلمة ذكرهم فيها بأنهم أمّة واحدة، وطالب الجزائريين بالخصوص باعتبار السفارة التونسية بباريس سفارتهم، واعتبر المشكل الجزائري هو مشكل تونس، وأنّ الاستقلال منقوص ومهدد بالخطر وبالزوال ما لم تستقل الجزائر، واعتقد أنّ الضغوطات التي تمارسها تونس والمغرب والمقاومة الجزائرية والرأي العام الفرنسي، ستأتي بنتائجها؛ لتعديل الموقف الفرنسي.

نددت الحكومة التونسية باعتداءات الجيش الفرنسي على الجالية الجزائرية المتواجدة بتونس الذين اعتبرتهم ضيوفا، ولا يحقّ للفرنسيين الاعتداء عليهم، ورفضت حقّ التّبع ومطاردتهم والاعتداء عليهم في أراضيها، وعبر بورقيبة عن مشاعر الشعب التونسي اتجاه إخوانهم الجزائريين قائلا: «إنّ الشعب التونسي بكلّ قلبه ومشاعره مع أشقائه وضدّ فرنسا في الحرب الدائرة رحاها في التراب الجزائري، وهو يعتبر وجود الجيش الفرنسي بتونس تعاوناً مع فرنسا في محاربة الجزائر، وأنه لا يمكن أبداً أن يكون ترابنا سبيلاً إلى مساعدة الجيش الفرنسي على التّغلب على إخواننا الجزائريين، ومرتعاً لحماية الجيوش الفرنسية التي تحارب في الجزائر»⁽¹²⁾، كما عبّر بورقيبة عن موقف الشعب التونسي بكلّ وضوح ودون التباس، التأييد والمساندة للشعب الجزائري في كفاحه التحريري ضدّ الفرنسيين في حربهم الظالمة، وفي الآن ذاته اعتبر تواجد الجيش الفرنسي بتونس تعاوناً مع الفرنسيين؛ ولهذا طالب برحيلهم وجلائهم، وعبر عن رفضه جعل التراب التونسي مركزاً لانطلاق العدوان والاعتداءات على الشعب الجزائري.

2 - الدعاية للاستقلال الجزائر عبر الصحافة والاذاعة :

استفادت الثورة الجزائرية من استقلال البلاد التونسية، وأصبح لها هامشاً، ودعماً سياسياً ولوجستياً كبيراً، وتحركت الحكومة والدبلوماسية التونسية؛ لتحسيس الرأي العام الفرنسي والغربي بضرورة إيجاد حلّ سياسي للقضية الجزائرية، والتفاوض مع المجاهدين، والاعتراف بحقوقهم في تقرير مصيرهم، عبر الصحافة والاذاعة الوطنية والغربية

ولتحسيس الرأي العام الفرنسي، أدلى الحبيب بورقيبة رئيس الحكومة التونسية لجريدة «باري ماتش» Paris Match بحديث صحفي عن مهمّته ومحادثاته مع أعضاء

الحكومة الفرنسية قائلاً: «إنني لم أتخلف أثناء المحادثات مع أعضاء الحكومة الفرنسية عن إثارة القضية الجزائرية وضرورة حقن الدماء، وأظن أنه لا يمكن ظهور الحل إلا إثر تبادل النظريات بين الحكومة الفرنسية وممثلي مختلف العناصر الشرعية للشعب الجزائري، وخاصة ممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية»⁽¹³⁾، وأكد بورقيبة بأنه، أجرى محادثات واتصالات مع المسؤولين الفرنسيين، تناول فيها القضية الجزائرية وانعكاساتها السلبية على تونس، وطالب بحقن الدماء، وفتح المفاوضات والتّحاور مع الممثل للشعب الجزائري «جبهة التحرير الوطني الجزائرية»، ومن هذه المحادثة يتبيّن لنا الاهتمام الكبير الذي يوليّه بورقيبة للقضية الجزائرية.

وكتب بورقيبة مقالاً في مجلة فرنسية «دومان Magazine Doman» الاشتراكية الأسبوعية عن الجزائر؛ لتحسيس الرأي العام الفرنسي «أتمنى أن يكون الإتفاق الذي أبرم بين تونس وفرنسا فاتحة لحلّ القضية الجزائرية، ونحن نشعر بالطبع بأننا متضامنون مع إخواننا الجزائريين، وأنّ الالتجاء إلى أساليب البطش بالجزائر، يعكّر فرحتنا»⁽¹⁴⁾، واقتنع بورقيبة بأنّ الاستقلال التونسي لا معنى له ما دامت الجزائر محتلة، ولهذا نجده يدعو إلى حلّ سياسي للقضية الجزائرية على الطريقة التونسية، وعبر عن شعوره اتجاه الجزائريين، مؤكداً على تضامنه، واستنكاره لأساليب البطش والإرهاب بالجزائر.

وتوجّه بورقيبة بحديث مطوّل إلى جريدة التايمز «اللندنية» The Times ؛ لتعريف البريطانيين بالقضية الجزائرية، وكسب تعاطفهم قائلاً: «يجب على فرنسا أن تعترف بالقومية الجزائرية، وأن تتفاوض مع رجال الثورة، وأن تقيم في الجزائر دولة مستقلة، وأنّ المليون فرنسي الموجودين بالجزائر، يمكنهم إذا قبلوا، أن يصبحوا مواطنين جزائريين، أمّا إذا كانت نعتهم وشعورهم بالنّخوة العنصرية تمنعهم من ذلك، فيجب أن يعودوا إلى بلادهم التي هي في حاجة إليهم، وإن هؤلاء الفرنسيين قد ظلوا أكثر من قرن، يعاملون الجزائريين معاملة المنحطين، وإنّهم اليوم يحصدون ما زرعوا»⁽¹⁵⁾.

طالب بورقيبة فرنسا بالاعتراف بالشخصية الجزائرية، وفتح مفاوضات مع المقاومين على أساس تقرير المصير، واسترجاع السيادة المغتصبة، وتحدّث على الجالية الفرنسية المتواجدة في الجزائر التي يحقّ لها منحها الجنسية الجزائرية، وإن رفضت، فعليها المغادرة والرجوع إلى فرنسا، وتحميلها مسؤولية تردي الأوضاع وتدهورها؛ بسبب تصرفاتها الخاطئة اتّجاه الشعب الجزائري، كما عقد بورقيبة ندوة صحفية في تونس، حضرها ممثلو الصحافة الفرنسية والجزائرية؛ لتفنيد الادّعاءات والخرافات الفرنسية، ودحضها قائلاً: «إنّ الادّعاء بأنّ الجزائر قطعة فرنسيّة؛ لوجود مليون فرنسي فيها غير صحيح، ويجب على

الحكومة الفرنسية أن تعترف بالدولة الجزائرية، وهذه هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى حلّ سلمي وعادل، فالاعتماد على القوة لن يأتي بنتيجة ونسمع بمقتل مائة وخمسين ثائراً؛ لكن الحقيقة عارية من الصحة؛ إن القتلى من السكان وأما المقاومون فإنهم مازالوا أحياءً يرزقون في الجبال»⁽¹⁶⁾.

انتقد بورقيبة الادّعاءات الفرنسية القائلة بأنّ الجزائر قطعة فرنسية، وأنّه ادّعاء عاري من الصحة، ولا يمثل الحقيقة التاريخية؛ بل هو تعجني على التاريخ، وتزييف للذاكرة، ونصح الحكومة الفرنسية بالاعتراف بالدولة الجزائرية المستقلة، واعتبره الحلّ الوحيد؛ لعودة السلم والأمن والاستقرار للمنطقة المغاربية، والاعتماد على القوة المفرطة للحلّ الأمني والعسكري؛ لحلّ المشكلة، فإنّ نتائجها سلبية، وتزيد حاله سوءاً وتدهوراً، وفند الادّعاءات والأكاذيب التي تدّعي بمقتل مجموعة من الثوار وأنها أخبار عارية من الصحة، وأنّ القتلى هم من السكان الأبرياء العزل، وأما المقاومون فإنهم في الجبال أحياءً يرزقون.

تناول بورقيبة معارك التحرير ضدّ الدّول الاستعمارية الكبرى، مؤكّداً على ضرورة المزاوجة بين السياسة والبنديقية قائلاً: «إنّها تقتضي طرقاً سياسية ووسائل نفسية، قد تتطور في خضمّ الصراع إلى طرق ووسائل حربية، إذا وُجّهت التّوجيه الصائب، كانت نتيجتها النصر المقرر... وإنّ الشعب يعلم أنّ الانتصار الذي أحرزناه، لم يُنتزع بالحرب وحدها، وإنّما سعينا لدى قادة فرنسا وحكّامها ولدى الرّأي العام فيها؛ لإقناعهم بأنّ مصلحة بلادهم، تكمن في قبول أخفّ الضررين، وهو الاعتراف بسيادة وطننا، وأنّه من الظلم أن يتصرّف مليون فرنسي بالجزائر في حظوظ عشرة ملايين من أبناء الوطن، ويذيقوهم من العذاب ألوانا، وأكّد على مزج الدبلوماسية والسياسة والحرب والتدخلات، لا بدّ أن يتضح سبيلاً، يستسيغه الرّأي العام الفرنسي، ويعيد إلى فرنسا رشدها؛ إذ لا يوجد عاقل يتصور أن يستقلّ جناحاً المغرب العربي، ويبقى الجسد، يرزح تحت كلّ الاستعمار»⁽¹⁷⁾.

نصح بورقيبة الأشقاء الجزائريين بعدم الاكتفاء بالحرب؛ بل لا بدّ من استعمال السياسة والمزاوجة بينهما؛ حتى يتحقّق النصر، منتقداً تصرفات الجالية الفرنسية المتغطرسة بالجزائر، فبالرغم من أنّها تمثل أقلية، إلّا أنّها تتحكم في مصير الأغلبية، متّبعة أسلوب البطش والاضطهاد، كما أكّد على ضرورة المزج بين الدبلوماسية والسياسة والحرب والبنديقية والتدخلات؛ هدفها إقناع الرّأي العام، وتصحيح المفاهيم والمعلومات للفرنسيين، وانتقد تجرئة الاستقلال بمنطقة المغرب العربي، واعتبره حلاً عديم الجدوى والفائدة.

تناول بورقيبة منظومة العلاقات بين بلدان شمال إفريقيا قائلاً: «نحن شاعرون كدول شمال إفريقيا بما ينبغي أن يقوم بيننا وبين القطرين الشقيقين الجزائري والمغربي من علاقات

الأخوة والتعاون والتكتل، سواء كان ذلك في ميدان المبادلات الاقتصادية أو التآزر والتحالف السياسي ففي هذا الصدد، إنّ تونس المستقلة تتألم من الحرب الفاشية المسلّطة على الشعب الجزائري الشقيق، وتصرّح بأنّها سوف تبذل كلّ ما في وسعها؛ لتساعد على إيجاد الحلول السلمية التي تضمن للشعب الجزائري الشقيق حقوقه الوطنية؛ ليسود الاطمئنان كامل أقطار شمال إفريقيا ويزول آخر عامل، يكدّر صفو العلاقات التونسية-الفرنسية»⁽¹⁸⁾.

تحدّث بورقيبة عن العلاقات التي يجب أن تسود بين دول شمال إفريقيا، والتي تقوم على الأسس التالية: الأخوة والتعاون والتكتل في المبادلات الاقتصادية والتجارية والتآزر والتحالف السياسي، وقد تألّم على الأوضاع الجزائرية؛ بسبب الحرب، وأعلن أنّه سيبدّل مزيداً من المجهودات؛ لمساعدة الجزائريين لإيجاد حلّ سلمي، يعترف بحقّهم في تقرير المصير، وبذلك يسود السّلم والأمن بالمنطقة، وتتحسن العلاقات مع الفرنسيين، ولتوعية الفرنسيين بأحوال الحرب وما يعانيه الجزائريون، أدلى بورقيبة بحديث صحفي لجريدة «الفيغارو والفرنسية» Le Figaro موجّهاً لهم النداء التالي «أناشد الفرنسيين أن يفهموا، ويدركوا، أنّ تسعة ملايين من الرجال يكافحون الآن للخروج من حالة الإذلال والمهانة التي عاشوا فيها منذ ما يزيد عن القرن وإنّ الهدف الأول من حربهم، هو استرجاع كرامتهم الإنسانية المهدورة، وإنّ الحرب في الجزائر هي فضيحة العالم الحرّ»، وتجدر الإشارة إلى أنّ بورقيبة ركّز على الجانب الإعلامي والصحفي للدعاية للقضية الجزائرية، وكسب الرأى العام الفرنسي والعالمي، ونلمس ذلك من خلال شرّحه للأسباب التي جعلت الجزائريين، يعلنون الثورة والحرب على الفرنسيين؛ للخروج من الإذلال والمهانة، وهدفهم هو استرجاع كرامتهم المهدورة، وأنّ الحرب تمثل فضيحة للعالم الحرّ المتحضر؛ لأنّه ساندها، وأيدها، وأزرها.

تحدّث بورقيبة عن المساعدة التونسية للثورة الجزائرية قائلاً: «نحن لا يمكن أن نبخل بالإعانة على إخواننا الجزائريين، وليست لنا مع ذلك نيّة استثمار الحرب على فرنسا، وإنّه إذا طلب المتطوعون التونسيون خوض غمار الحرب مع الجزائر، فإنّني لا أقوى على رفض ذلك الطلب، أمّا مدّنا الجيوش الفرنسية بالمساعدة؛ لوقف الإعانة بالسلاح التي تصل عن طريق التهريب، فإنّه التزام، يستحيل عليّ قبوله، لو طُلب مني الاختيار بين فرنسا والجزائر، لاخترت الانضمام لإخواننا الجزائريين»⁽¹⁹⁾.

كانت مواقف بورقيبة واضحة من المساعدة التونسية للجزائريين في حربهم؛ إذ صرّح بأنّه لا يتردّد في مساعدة، وليست له نيّة استثمارها ضدّ فرنسا، وإذا تطوّل التونسيون للحرب في الجزائر فإنّه لا يستطيع منعهم من ذلك، وأمّا ما يتعلّق بمساعدة الجيش الفرنسي في حربه

بوقف تهريب الأسلحة إلى الجزائر، فإنّه التزام مرفوض، ويستحيل قبوله، وأنّه لو خيّر بين فرنسا والجزائر، سيختار الانضمام إلى الجزائريين في كفاحهم التحريري، معتقداً أنّ الجزائر لا تهمّ الجزائريين فقط؛ بل تهمّ كلّ المنطقة المغاربية، وإنّها معركة مصيرية، يتحدّد فيها مصير الشعوب المغاربية، وقد فهم الإستراتيجية الفرنسية؛ ولهذا لا يستطيع إعلان الحرب على فرنسا؛ لأنّ موازين القوى مختلّة في صالح فرنسا، ومن مصلحة الأشقاء الجزائريين إبقاء تونس مشاركة فيها بصفة غير مُعلنة.

عقد بورقية ندوة صحفية بحضور ممثلي الصحافة الفرنسية والغربية، ندّد بالعريضة والأعمال الإجرامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في حقّ الشعب الجزائري، مؤكّداً «أنّ الشعب التونسي غاضب من الأعمال الإرهابية بالجزائر ومستاء استياءً كبيراً؛ لما يلاقيه إخواننا في الدين ولا يمكن أن تستمر هذه الحرب، ونأمل أن ترجع فرنسا إلى رُشدّها، وتعترف بحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وإنّ حالة تونس والمغرب لا تستقر، ما دامت الحرب قائمة بالجزائر»⁽²⁰⁾. تحدّث بورقية عن موقف الشعب التونسي من الأعمال الإجرامية التي تمارسها فرنسا في حقّ السكان العُزل الأبرياء، مستنكراً لها، ومطالباً بوقف الحرب بالجزائر ورجوع فرنسا إلى جادة الصواب والاعتراف بحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما صرّح بأنّ الأوضاع التونسية والمغربية واستقرارها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالوضع الجزائري، ولا يمكن أن تستقر مادامت الحرب بالجزائر، داعياً إلى إيقاف الحرب، وإيجاد حلّ سلمي والدخول في مفاوضات مع المجاهدين الجزائريين، والاعتراف بالدولة الجزائرية، وركّز جهوده على إقناع الرّأي العام الفرنسي، ولفت انتباهه، ونستنتج ذلك من خلال الحوارات والأحاديث الصحفية والإذاعية التي يُدلي بها إلى الصحف الفرنسية؛ حيث صرّح لجريدة «لوموند» MONDELE الفرنسية قائلاً: «أنّه لا يمكن أن يمنع المتطوعين التونسيين من الذهاب إلى الجزائر والمحاربة فيها، ولا يمكن كذلك مساعدة القوات الفرنسية؛ لوقف عمليات نقل السلاح عبر الجنوب التونسي، وقال: «إنّنا نعتبر الفرنسيين أصدقاءنا والجزائريين إخواننا؛ ولكن إذا أُجبرنا على الاختيار فسنكون إلى جانب إخواننا الجزائريين، كما أنّني ألتقي مع الرّأي العام للشعب التونسي في تأييده للكفاح الجزائري»⁽²¹⁾.

ولكسب تعاطف الرّأي العام الغربي، أدلى بورقية بحديث لإذاعة «لوزان» Lausanne السويسرية، متحدّثاً عن القضية الجزائرية والتّأييد التونسي لها قائلاً: «لا ينبغي أن يكون تأييد تونس للجزائريين موضع استغراب مهما بلغت درجته، فإنّ العلاقات بين القطرين الشقيقين متينة، وهي علاقات روحية ومادية وجغرافية، ثمّ إنّ الشعب الجزائري يكافح من أجل غاية نبيلة وسامية، نعم المفاوضات على قاعدة حقّ الشعوب في إدارة شؤونها بنفسها وعلى

أساس العدالة الإنسانية وحقّ الجزائريين في العيش بعزّة وكرامة كبقية الأمم⁽²²⁾.

طالب بورقية الفرنسيين بعدم الاستغراب من التأييد التونسي للجزائريين، وأرجعه إلى علاقة الجوار والقواسم المشتركة بين الشعبين ممثلة في الدين والعرق واللغة والتاريخ؛ والهدف النبيل الذي يكافح ويناضل من أجله الجزائريون وعدالة القضية، وأكد على ضرورة فتح مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين على أساس الإعراف بحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره واسترجاع سيادته وكرامته، وأثناء زيارته لفرنسا لإقناعها بجدوى الحلّ السلمي بالجزائر والإعراف بحقّ الجزائريين في الإستقلال والدّخول في المفاوضات معهم وللتعبير عن تأييد الحكومة التونسية وتضامنها مع الشعب الجزائري الشقيق، رفض الحبيب بورقية حضور حفلة استقبال أقامها السفير الفرنسي بتونس «ألم جولي» «Julie» وقرينته بدار إقامتهما بالمرسى، داعياً لها شخصيات تونسية وأجنبية، وقد دُعيت الحكومة التونسية لحضور الحفلة، إلا أنّها رفضت الدّعوة؛ نظراً إلى أهمية يوم 5 جويلية بالنسبة إلى شعوب شمال إفريقيا، وهو يوم ذكرى احتلال الجزائر قلب شمال إفريقيا؛ ولهذا اعتذرت الحكومة التونسية عن عدم حضورها⁽²³⁾ وللتعريف بالقضية الجزائرية والدّعاية لها وكسب أنصار ومؤيدين، وافقت الحكومة التونسية على أن تبثّ إذاعتها حصصاً للجزائر الشقيقة، احتجّت الحكومة الفرنسية على هذا البثّ؛ ولهذا كلّف بورقية وزير الداخلية التونسي «الطيب المهيري» بمناقشة الاحتجاج، وعند اجتماع بورقية بالمسؤولين الفرنسيين وبالصحف اليمنية واليسارية «قدم لهم عواطف الشعب التونسي وشعوره نحو شقيقته الجزائر وتحمّسه لقضيتهم فقلوبهم وجوارحهم كلّها تنبض مع الجزائريين»، وتحدّث بورقية عن عواطف وشعور التونسيين اتّجاه الجزائريين التي تميّزت بالدّعم والتأييد للشعب الجزائري في كفاحه التحريري.

وقرّرت الحكومة التونسية رغم الاحتجاجات الفرنسية بثّ البرنامج الإذاعي «صوت الجزائر» «أن تبقى بالإذاعة التونسية حصة صوت الجزائر العربية الشقيقة كجواب على ما يدّعيه الجانب المقابل، من أنّ الجزائر أرض فرنسية، وأنّه من المفيد أن تكون لها حصة خاصة بها، تكشف للملأ أنّ الجزائر العربية، لم تمت، وأنّ كفاح المجاهدين من أجلها، لم يذهب سدى، وإن تعذّر أن تكون لها إذاعة في أرضها... فإنّ تونس تفسح لها مجال إذاعتها على الرّحب والسعة، وهذا يعتبر واجبا متواضعا»⁽²⁴⁾، كما قرّرت الحكومة التونسية مواصلة تقديم حصة صوت الجزائرية العربية على الرغم من الاحتجاجات الفرنسية، وبرّرت ذلك بالردّ على الذين يدّعون أنّ الجزائر أرض فرنسية؛ ولتنوير الرّأي العام الفرنسي أنّها

عربية؛ وذلك في إطار التضامن التونسي مع القضية الجزائرية ودعمها على كافة الأوجه والمجالات، كما رفضت الحكومة التونسية بقاء الجيوش الفرنسية بالأراضي التونسية «لأنها بذلك تساعد الجيوش الفرنسية الضاربة في الجزائر، فذلك يعني أنّ لتونس ضلعا في حرب الجزائر، وأنها ستؤازر فرنسا، وهذا لا يمكن أن يخطر ببال من له مَسّة من العقل»⁽²⁵⁾.

تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة التونسية، طالبت بجلاء الجيوش الفرنسية المتواجدة بالأراضي التونسية؛ لأنها تساعد الفرنسيين المتواجدين بالجزائر في اعتداءاتهم على الشعب الجزائري، وهذا الشيء يتعارض مع السيادة والسياسة التونسية وموقفها الداعم والمؤيد للجزائريين في حقّ وتقرير المصير والرافض للتعاون مع الفرنسيين شكلا ومضمونا، واحتجّت الحكومة التونسية أيضا على الاشتباكات التي جرت بين المجاهدين الجزائريين والجيش الفرنسي بألم العرائس؛ حيث وقع تبادل النار، وأسفرت المعركة عن جرحى وقتلى؛ ولهذا سلمت السفير الفرنسي بتونس مذكرة احتجاج موجهة إلى الحكومة الفرنسية «بأنّ تونس لا تقبل بهذا السلوك، وأنّ الجزائريين ضيوف عند إخوانهم التونسيين، وإنّ الحكومة التونسية لا يمكنها السكوت على هذه التعديات وترفض حقّ المطاردة»⁽²⁶⁾.

وركّز بورقيبة كثيرا على الرأى العام الفرنسي؛ لكسب تعاطفه وتأييده من خلال تصريحاته الإذاعية والصحفية؛ حيث أدلى إلى ممثل وكالة «فرانس بريس» (أ ف ب، AFP Agence France-Presse) بحديث إذاعي قال فيه: «إنّه لم يخف على المسؤولين الفرنسيين مدى اهتمام تونس بالحالة في الجزائر باعتبار السّلم في شمال إفريقيا وحدة لا تتجزأ، وأعرب عن مدى شعور التونسيين بأنّ الوقت لم يفت للإعتراف بحقّ الجزائر في تقرير مصيرها والإستقلال»⁽²⁷⁾، وأدلى بحديث صحفي لجريدة «لو موند» Le Monde «حول القضية الجزائرية قال فيه: «إنّ الإعتراف بحقّ الجزائر في الإستقلال هو الشرط الأول والأساسي لتكوين مجموعة شمال إفريقيا وأنّ الجزائر مازالت عقدة مأساة شمال إفريقيا، وسنعلم غدا إن كانت الجزائر قبرا لفرنسا أو مهدا لازدهارها»⁽²⁸⁾.

أكّد على ضرورة الإعتراف بحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره، واعتبره شرطا أساسيا لتوحيد منطقة شمال إفريقيا التي مازال يعرقلها احتلال الجزائر.

ثانيا : ظروف عقد ندوة تونس 22 أكتوبر 1956 م ونتائجها وتداعياتها :

1. **ظروف عقد مؤتمر تونس 22 أكتوبر 1956 م:**

1.1.1. الاتصال بجهة التحرير الجزائرية :

ومن أجل تمتين العلاقة بين جبهة التحرير الوطني الجزائرية والحكومة التونسية، اتّصل «محمد البجاوي» «بالحبيب بورقيبة»، بعد تعيينه رئيساً للحكومة التونسية؛ لتنسيق المواقف، واستقبله بورقيبة بحرارة، وقدّم له عشرين مطلباً، يرمي أولها إلى فتح مقر لمنظمة جبهة التحرير في تونس بشكل غير معلن، و ثانيها يدعو إلى تقديم مساعدة للمقاومين الجزائريين، ويطلب ثالثها بالتدخل لإطلاق سراح الموقوفين في صفوف المقاتلين الجزائريين، فاستجاب بورقيبة لكل المطالب دون استثناء، ولم تكن هذه الموافقات التلقائية ثمرة النشاط الدبلوماسي؛ بل كانت نتيجة التضامن الفعلي مع الشعب الجزائري المكافح من أجل استقلال الجزائر⁽²⁹⁾.

وفي إطار إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية، دخلت الحكومة التونسية في مشاورات ولقاءات مع فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية؛ ولهذا أرسل الرئيس بورقيبة إلى مصر مبعوثاً خاصاً «عبد الجليل المهيري»؛ لمقابلة قادة جبهة التحرير الجزائرية المتواجدين بمصر في سبتمبر 1956 م، وتمّت المقابلة الأولى بنزل رويال بالقاهرة مع كل من «محمد خيضر» و«محمد يزيد»، والثانية التحق بهما «أحمد بن بلّة»، وأبلغهم رسالة من بورقيبة، تفيد بأنّ الحكومة التونسية على أتمّ الاستعداد لتقديم كلّ المساعدات والدّعم للجزائريين؛ لتحقيق الإستقلال، واعتبر كفاحهم، هو كفاح التونسيين، وطلب منهم القدوم إلى تونس للانتصاب، وتعيين ممثلاً لهم؛ ليكون مرجعاً، واقترح عليه تنظيم ندوة، تشارك فيها المغرب وتونس وجبهة التحرير الجزائرية، تطرح فيها كل المواضيع لمواصلة الجهاد؛ لتصفية الإستعمار⁽³⁰⁾.

وفي إطار مساعيه السياسية، اجتمع بورقيبة يوم الجمعة 7 سبتمبر 1956 م بمدينة جنيف Genève، السويسرية بوفد من جبهة التحرير الجزائرية، ضمّ كلاً من «فرحات عباس» و«محمد يزيد» و«أحمد فرنسيس» و«عبد الرحمان كيوان» وشخصية أخرى، سافرت من «بارن» وكان الاجتماع طوال النهار مخصّصاً للمشكلة الجزائرية، وأوصى بورقيبة مبعوثي جبهة التحرير بأن يكونوا متفقيين متوحدين فيما يتعلّق بمبدأ الاعتراف بالأمة الجزائرية، ورفض كل ما له صلة قريبة أو بعيدة مع السيادة المزدوجة أو الفيدرالية، وأضاف أنّ الجبهة يجب أن تمضي بالحاح بشأن دولة جزائرية⁽³¹⁾.

جاء عقد المؤتمر في ظروف محلية وإقليمية تمثلت في استرجاع السيادة التونسية في مارس 1956 م، وفي عقد مؤتمر الصومام الذي أعاد هيكلة الثورة الجزائرية في أوت 1956 م، وتحديد الأهداف والمؤسسات الثورية وقنوات الاتصال، ممّا عزّز من

موقف السيد الرئيس التونسي «الحبيب بورقيبة» في الدفاع عن القضية الجزائرية، وأن هناك جبهة منظمة تسعى لتحقيق استقلال الجزائر،

2.1 الاتصال بالفرنسيين (الرئاسة والحكومة):

كما قامت الحكومة التونسية بمساع دبلوماسية لدى الرئاسة والحكومة الفرنسية وفي هذا الإطار أيضا تحدث رئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة مع رئيس الجمهورية الفرنسية «روني كوتي René Coty» يوم 6 جويلية 1956 م حول القضية الجزائرية وانعكاساتها، وأكد على الحل السلمي وبضرورة الشروع والدخول في المفاوضات مع المجاهدين الجزائريين. (32) واتصل في أوائل شهر سبتمبر 1956 م بالحكومة الفرنسية، وتحدث بورقيبة مع رئيس الحكومة الفرنسية «غاي مولييه Mollet Guy»، ودار الحديث والنقاش حول مشاكل إفريقيا الشمالية، وكانت الجزائر محور اهتمام كليهما، ولم يخف بورقيبة عن غاي مولييه خيبة أمله العميقة أمام سياسته في الجزائر، وألح على ضرورة وضع حد للمجازر التي يذهب الأبرياء والعزل ضحيتها، وطالب بضرورة الشروع في مفاوضات مع الممثلين الرسميين للمقاومة والاعتراف برغبات الشعب الجزائري المشروعة، وأضاف قائلا: «إذا لم يحدث ذلك فسياسة السلطان ينتهي أمرها، وتسوء الحالة بالشمال» (33). حذر بورقيبة الفرنسيين من عدم استجابتهم لمجموعة من المطالب، فإن الأوضاع في تونس ستندهور، ويفقد الاحتلال نفوذه، وتسود حالة الفوضى للاستقرار بمنطقة شمال إفريقيا، و ثم سافر الى سويسرة واتصل بوفد جبهة التحرير الجزائرية بمدينة جنيفواجرى مفاوضات ومحادثات وعاد بورقيبة إلى باريس واستقبله يوم 19 سبتمبر 1956 م رئيس الحكومة الفرنسية «غاي مولييه»، وأحاطه علما باتصالاته مع فرحات عباس ومساعديه، مُعربا عن أمله في حصول اتفاق بين الجانبين للتفاوض حول مائدة مستديرة، على قاعدة الاعتراف بالدولة الجزائرية (34)، ويتضح من جهة أخرى مساعي الحبيب بورقيبة في أن خروج الفرنسيين من الأزمة السياسية التي وقعت فيها منذ بداية 1956 م بتساقط الحكومات الواحدة تلو الأخرى بضرورة إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية، يضمن حق تقرير المصير للشعب الجزائري؛ لكن تعنت الجانب الفرنسي، أوقعه في الإنقلاب العسكري 1958 م وسقوط الجمهورية الرابعة، ويثبت كذلك من جهة أخرى الحكمة السياسية التي يتمتع بها بورقيبة، وأن حل الأمور لا بد أن تتم بالطرق السلمية.

اقتنع بورقيبة بأن الانقسام بين الوطنيين الجزائريين، يسهل مهمة المستعمر الفرنسي، ونصحهم بالوحدة واتحاد بين أنصار «مصالي الحاج» وأنصار «جبهة التحرير» وتبقى الجبهة الناطق الوحيد والرسمي باسم الشعب الجزائري،

2 - ندوة تونس اكتوبر 1956 :

وأطلع بورقيبة الشعب التونسي على مساعيه لحلّ قضية الجزائر في خطاب قال فيه: «إنّ قضية الجزائر هي الشغل الشاغل، وإنّ الحكومة لم تقتصر على إبداء تمنيات جوفاء، لا تجدي نفعا؛ بل اجتنبت هذا الموقف السلبي، وفضّلت عليه مواجهة الحكومة الفرنسية، ومصارحة الرّأي العام الفرنسي عن طريق الصحافة الفرنسية؛ إذ قلتُ لهم إنّ هذه الحرب الطاحنة لا يمكن أن تنتهي، ويحلّ محلّها التعاون والصداقة والسلم إلا على أساس الاعتراف بحقّ الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال وتقرير المصير، وإنّ القوات الفرنسية عاجزة عن القضاء على هذه الثورة بالحديد والنار فلا يبقى للعاقل أن يسبق الأحداث، ويتعظ ويبادر بالاعتراف بهذا الحقّ؛ ليتسنى التفاوض والحوار بين الطرفين المتنازعين، وصّرّحنا كذلك للجانب الفرنسي بأنّ هذا التكافل لا يمكن أن يأتي بنتيجة مادام جزء عزيز من المغرب العربي في حالة حرب، وإنّ هذه الحرب التي لا طائل من ورائها تزيد الهوة عمقا والحضوة القائمة بين فرنسا وكامل المغرب العربي شدة»⁽³⁵⁾.

عبر بورقيبة على القضية الجزائرية بأنّها شغله الشاغل، وأنّه واجه الحكومة الفرنسية بهذه الحقيقة، وصارح الرّأي العام الفرنسي عبر الصحافة والأحاديث الإذاعية بأنّ الحرب الجزائرية ليس لها نهاية؛ ولهذا أكّد على ضرورة وضع حدّ لها و الاعتراف بحقّ الشعب الجزائري بالاستقلال؛ ليسود الأمن والسلم والتعاون وبال دخول في مفاوضات، وعبر كذلك عن فشل سياسة التكافل مادامت الجزائر محتلة، وأضاف قائلاً: «إنّ ما يقال في فرنسا عن الجزائر، لا يتماشى دوما مع الواقع، وأنّ المسألة تتعلق بكفاح شعب مُقرّ العزم على استرجاع وطنه وكرامته وحقّه في الحياة ومثل هذا الإصرار لا يفلح فيه استخدام القوة، كما أنّه ليس صحيحا أنّ مقاومة الشعب الجزائري على وشك الإنهيار، فهذه المقاومة يمكن لها أن تتواصل عدّة أعوام أخرى، الأمر الذي يزيدّها تدعيما وتعزيزا وقوة.

انتقد بورقيبة الطريقة التي يتناول بها الفرنسيون القضية الجزائرية، بنشر أكاذيب وأخبار خاطئة وصحّح لهم المفاهيم والمعلومات، ووضح لهم بأنّ القضية تتعلق بكفاح شعب عازم على استرجاع دولته وكرامته، ودحض الأكاذيب حول قرب نهاية المقاومة الجزائرية، وأكّد أنّه وبمرور الأيام تزداد قوة ودعما ومتانة وبمقدورها أن تتواصل لعدّة أعوام.. وتحدّث بورقيبة في اجتماع عن ندوة تونس وأهدافها قائلاً: «ونحن على أبواب اجتماع دبلوماسي، ربّما يضبط أو يقرب ساعة خلاص الشعب الجزائري؛ إذ سيسعى لإيجاد الحلول المعقولة؛ لتمكين الشعب الجزائري من رغباته وحقّه في الحياة والعزة

والاستقلال والسيادة... نعتقد أننا على أبواب مفاهيم واتصالات ربّما تأتي بنتيجتها المرجوة، وأتمنى أن يكون الاجتماع الذي سيتم في الأسبوع المقبل مرحلة حاسمة في وضع الحجر الأساس لوحدة شمال إفريقيا في نطاق الكرامة والحرية والإستقلال»⁽³⁶⁾.

تحدّث بورقيبة على نتائج الندوة الثلاثية على مستوى القضية الجزائرية سوف تقترح حلولاً تعترف بموجبها بحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وتفتح المفاوضات، وتضع حجر الأساس لوحدة منطقة شمال إفريقيا، تأكيداً على أنّ جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، كما حرص الحبيب بورقيبة على وحدة الشعب الجزائري والوحدة الترابية وهي نفس المطالب التي تبناها مؤتمر الصومام في أوت 1956م، والملاحظ أنّ هنالك تنسيقاً بين تونس والمغرب وجبهة التحرير الوطني حول الندوة؛ حيث قام ولي العهد المغربي «الحسن الثاني» باتصالات ومشاورات مع ممثلين الرّأي العام الفرنسي الذين كانوا يرغبون في معرفة مدى قدرة القادة الجزائريين على إيقاف الحرب والدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية⁽³⁷⁾.

ومن هذا المنطلق وجه الملك «محمد الخامس» دعوة إلى زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائرية لزيارة المغرب، وتكوّن الوفد الجزائري من «أحمد بن بلّة» و«محمد بوضياف» و«حسين آيت أحمد» و«محمد خيضر»، وفي خضم هذه الأحداث انطلقت التحضيرات لعقد قمة تونس التي تجمع المملكة المغربية والمملكة التونسية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية بتونس وبمشاركة الوزير الفرنسي للشؤون المغربية والتونسية «الآن سفاري»، وتعقد بطلب من الحكومة الفرنسية، وتشجيع منها⁽³⁸⁾؛ ولهذا استقبل الملك محمد الخامس الوفد الجزائري، وجرت مشاورات ومحادثات بينهما بالرباط يوم 21 أكتوبر 1956م؛ بهدف تليين مواقف القادة الجزائريين؛ لقبول مشروع وحدة شمال إفريقيا تحت المظلة الفرنسية⁽³⁹⁾، وتهدف ندوة تونس لتجسيم الفيدرالية في شمال إفريقيا، وتأسيس المغرب العربي الكبير⁽⁴⁰⁾، والوحدة تتطلّب استقلال الجزائر؛ ولهذا سعت تونس والمغرب إلى حمل الطرفين الجزائري والفرنسي على تليين موقفهما والقبول بمبدأ الاستقلال في نطاق التكافل الفرنسي⁽⁴¹⁾.

ولحضور الاجتماع بتونس، امتطى الوفد الجزائري طائرة من المغرب قادماً إلى تونس، وتعرّض السلاح الجوي الفرنسي لقرصنة الطائرة، وأجبرها على النزول بالجزائر، واختطف الوفد الجزائري⁽⁴²⁾.

ثالثا : موقف التونسي من عملية اختطاف قاده الثورة الجزائرية :

1 - موقف الحكومة التونسية :

أدانت الحكومة التونسية تونس عملية القرصنة والاختطاف، وعقد كاتب الدولة للإخبار والإرشاد «البشير بن محمد» ندوة صحفية على الساعة الواحدة مساء يوم 23 أكتوبر 1956م بتونس، تطرّق فيها إلى اختطاف القادة الجزائريين الذين كانت تنقلهم طائرة من المغرب، تمّ تحويل وجهتها إلى الجزائر ولذلك قام الرئيس «الحبيب بورقيبة» باستدعاء السفير الفرنسي بتونس «الم دي لاسن»، وأبلغه استنكاره وإدانتة لهذا الصنيع، وفي الآن نفسه استقبل سفراء الدول الأجنبية بتونس، وطلب منهم لفت أنظار حكوماتهم إلى الحوادث وما ينتج عنها، وتمّ استدعاء السفير الفرنسي مرة أخرى، وأعلمه رئيس الحكومة التونسية بالإجراءات المتخذة المتمثلة في عودة السفير التونسي «محمد المصمودي» من باريس؛ لحفظ الأمن وتزويد سفير تونس بواشنطن ولندن «المنجي سليم» و«الطيب سليم» بالتعليمات، وللقيام بمساع حقيقية؛ قصد لفت أنظار هاتين الدولتين⁽⁴³⁾.

وعقد في هذا الإطار الحبيب بورقيبة ندوة صحفية؛ لشرح ملابسات الاختطاف بحضور أعضاء الحكومة التونسية ووفد من جبهة التحرير الوطني الجزائرية واتحاد العمال الجزائريين والصحفيين، وأكد قائلا: «إنّ الحادث الذي وقع أمس، كدّر صفو كلّ إنسان، يشعر بذرة من الشرف، واعتبرنا الخدعة كصفعة، إلّا أنّنا كنّا تونسيون ومغاربة واثقين بأنّ فرنسا، قبلت مبدأ التفاهم، وكانت على علم بالمحادثة، وقد تفاهمت مع الحكومة الفرنسية بشأن هذه الندوة والتي كان في الحساب، أن يحضرها القادة الجزائريون الذين ألقى القبض عليهم، وأمّا من الناحية السياسية فالندوة التي كانوا يظنون أنّها ستفشل، قد تمّت رغم هذه المكيدة، وزادت في تمتين الوحدة بين شعوب المغرب العربي الكبير، وقدمنا لائحة تونسية - مغربية للسفير الفرنسي «بيير دولوس» تنصّ على «أنّ فرنسا مسؤولة على حياة الزعماء، وانعقدت الندوة حيث اجتمعنا بالسلطان المغربي «محمد الخامس» وبحضور وفد جزائري، وقد اتّصل السلطان برئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية»⁽⁴⁴⁾.

عبّر بورقيبة عن أسفه لاختطاف القادة الجزائريين الذين كانوا في طريقهم إلى تونس للمشاركة في الندوة التي وافقت فرنسا سلفا على عقدها، ثمّ حاولت إفشالها وبدسائسها ومكائدها، وأكد على أنّ الندوة رغم ذلك، انعقدت ونجحت في تمتين العلاقات المغاربية، وقدمت لائحة مشتركة تونسية-مغربية إلى الحكومة الفرنسية،

تحملهم مسؤولية حياة الزعماء الجزائريين، وتدهور الأوضاع والاستقرار بالمنطقة المغاربية، وألقى بورقيبة خطابا في الشعب التونسي؛ لتوضيح موقف الحكومة من حادث الإختطاف قائلا: «حادث مؤلم، كدّر صفوفنا، فقد اعتُقل غدرا خمسة من خيرة المناضلين الجزائريين، وهم وافدون إلى تونس للتباحث مع المسؤولين التونسيين والمغاربة؛ قصد التوصل إلى حلّ معقول، وقد تحدثت في الموضوع مع رئيس الجمهورية الفرنسية، وأصبحت هنالك آمال جسيمة، ما راعنا إلاّ وبعض السلطات الفرنسية المتعنتّة، تهدم هذه الآمال وهذا التصرف نيلا من كرامة التونسيين والمغاربة وحكومتيهما... ولا حظتم أنّ الشعب التونسي أسرع إلى التعبير عن سخطه، فاكسحت المظاهرات كامل تراب الوطن، وربّما نوى من دبر المكيدة إلحاق الفشل بندوتنا... وتمّ ضبط خطة مشتركة، عمادها اعتبار حرّية تونس والمغرب مهدّدة، ما دامت الجزائر تنوء تحت وطأة الاستعمار والجيوش الفرنسية... وإنّ مدبري الاختطاف اعتقدوا أنّهم بعملهم، سيقضون على الثورة؛ ولكنّ ندوتنا أثبتت أنه لا يمكن التفاهم وإقرار السلم إلاّ بالتفاوض مع هؤلاء المعتقلين»⁽⁴⁵⁾.

عبر بورقيبة عن خيبة أمله من اختطاف القادة الجزائريين الذين قدموا للمشاركة في الندوة التي تقرّر عقدها بموافقة الفرنسيين؛ لإيجاد تسوية وحلّ للقضية الجزائرية، وكشف عن فحوى اتصالاته مع الرئيس الفرنسي، واعتبر تصرف الفرنسيين نيلا من السيادة التونسية، واعتداءً على حكومات وشعوب شمال إفريقيا، التي ردّت عليها الشعوب بتنظيم المظاهرات المندّدة، وأكد على أنّ مدبري المكيدة، يطمحون إلى إفشال الندوة والقضاء على الثورة والتي قرّرت ضبط خطة لمواجهة هذه التحديات، واعتبرت الاستقلال التونسي والمغربي مهدد، ما دامت الجزائر محتلّة، وأكدت على ضرورة فتح مفاوضات مع المقاومين الجزائريين؛ لإقرار السلم والأمن بالمنطقة، كما يمكن اعتبار قرصنة الطائرة وأسّر القادة الجزائريين محاولة ومناورة فاشلة من الفرنسيين للخروج من المأزق السياسي لتساقط الحكومات الفرنسية تباعا، وتعتبر محاولة فاشلة لإحباط عزيمة الشوار والمجاهدين الجزائريين.

2 - المجلس التأسيسي التونسي :

استنكر المجلس التأسيسي التونسي اختطاف القادة الجزائريين، وأعلن تضامنه مع الشعب الجزائري، ونلمس ذلك خلال جلسة عامّة طارئة عقدها يوم 25 أكتوبر 1956م، استمع فيها لبيان رئيس الحكومة التونسية، وأصدر لائحة جاء فيها «أنّه يحيى ندوة تونس التي وضعت أسّس وحدة شمال إفريقيا، ويحيي جهاد الشعب الجزائري

الشقيق في سبيل الحرية والاستقلال ويستنكر بشدة عملية الغدر والعدوان التي قامت بها السلطات الفرنسية ضدّ قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري القادمين للمشاركة في ندوة السلم والمفاوضة، وتعلن تضامن الشعب التونسي بأكمله مع الشعب الجزائري في كفاحه المجيد، وسيسجّل بكامل التقدير موقف الحكومة التونسية؛ لتدعيم أركان استقلال البلاد وتحقيق وحدة سياسية بشمال إفريقيا»⁽⁴⁶⁾، عقد المجلس جلسة استماع إلى بيانات توضيحية، قدّمها رئيس الحكومة، ثمّ أصدر لائحة، أشاد فيها بندوة تونس مع جهاد الشعب الجزائري، واستنكر اعتقال القادة الجزائريين القادمين «ندوة السلم والمفاوضة» وإعلان تضامنه التونسيين مع الجزائريين في كفاحهم، وتأييده لمواقف الحكومة التونسية المساندة للقضية الجزائرية.

3. موقف الأحزاب:

1.3 موقف الحزب الدستوري:

وفي هذا السياق أدانت اللجنة الديمقراطية للحزب الدستوري اللجنة التنفيذية العمل الجبان الذي قامت به السلطات الفرنسية والمتمثل في اختطاف القادة الجزائريين وأصدرت البيان التالي: «نشعّ بطريقة القرصنة التي سلكتها فرنسا ونشهرّ بهذه الفعلة الشنيعة، وإنّا عبّرنا عن مناصرة الشعب الجزائري في كفاحه العظيم، ونرفع صوتنا بالاحتجاج الشديد على حادث الغدر المنكر الفظيع وبالتضامن الأكيد مع الإخوان الأبطال الجزائريين وبالإعجاب بتضحياتهم ونطالب في نفس الوقت الحكومتين التونسية والمغربية بالوقوف موقفًا حازمًا وصارمًا»⁽⁴⁷⁾

أصدر الحزب الدستوري اللجنة التنفيذية بيانًا شديد اللهجة، شنعّ فيه بطريقة إختطاف والقرصنة وفي الآن ذاته، عبّر عن تضامنه ومؤازرته للشعب الجزائري وقادته، وأشاد بتضحياتهم وطالب الحكومتين التونسية والمغربية بالوقوف في وجه غطرسة الاستعمار الفرنسي، ووضع حدًا له، واحتجّت الشبيبة الحرّة للحزب الحرّ الدستوري «القديم» في بيان على أعمال القرصنة والغدر، وخرق القانون الدولي، تقتطف منه النصّ التالي: «إنّ ما قامت به السلطات الفرنسية بالقائها القبض على خمسة أفراد من هيئة التحرير الجزائري، وهم ضيوف تونس والمغرب، يعدّ اعتداء على دولتين، وبناء على ذلك فالشبيبة بعد احتجاجها الصارم على هذا العمل، تحذر الحكومة الفرنسية، وتندرها من العواقب الوخيمة التي تنجر عنه وتحملها المسؤولية؛ إذ هي لم تطلق سراح المقبوض عليهم، وترجعهم إلى تونس أو المغرب»⁽⁴⁸⁾، وفي هذا السياق أيضًا

أصدرت الشبيبة الدستورية بياناً، احتجّت فيه على القرصنة الفرنسية، واعتبرتها اعتداءً على كرامة وسيادة الشعبين التونسي والمغربي، وفي الآن نفسه أنذرت الحكومة الفرنسية من عواقب هذه القرصنة وطالبت بإطلاق سراحهم فوراً.

3.2 الحزب الشيوعي التونسي:

وعلى إثر العمل الجبان الذي قامت به الحكومة الفرنسية والمتمثل في اختطاف القادة الجزائريين بتاريخ 22 أكتوبر 1956م، تقابل وفد من الحزب الشيوعي التونسي مع ممثل رئاسة الحكومة التونسية يوم 25 أكتوبر 1956م، وعبر الوفد عن عزم كافة الشيوعيين التونسيين على مساعدة كل الأعمال التي تقوم بها الحكومة الرامية إلى الدفاع عن استقلال البلاد إثر اعتقال القادة الجزائريين غدرًا من طرف الاستعماريين، وهي مهمة لا تفصل عن التضامن المتزايد مع الجزائر المكافحة⁽⁴⁹⁾ وقد تحرّك الحزب على المستوى الداخلي بمقابلته ممثل رئاسة الحكومة، وتقديم الدعم لها ومؤازرة قراراتها وذلك في إطار تضامنه مع الشعب الجزائري.

3.3 الحزب الدستوري التونسي الجديد (الديوان السياسي):

وعلى إثر العمل الجبان الذي قامت به الحكومة الفرنسية والمتمثل في اختطاف القادة الجزائريين بتاريخ 22 أكتوبر 1956م دعا الحزب الدستوري التونسي المنظمات القومية الى الاجتماعات عامة ومظاهرات واضربات والتي تهدف تنوير الرأي العام والجماهير وتحسيسهم بالقضية الجزائرية، فقد عقد ممثلو المنظمات القومية اجتماعاً عامّاً، شارك فيه الحزب الدستوري التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين وأصدروا بياناً، جاء فيه: «أنّهم يشهّرون فيه بعمل السلطات الفرنسية المشين والخارج عن القانون الدولي والمنافي لكل مروءة، وذلك بإلقاء القبض غدرًا على الزعماء الجزائريين الذين كانوا خارج المناطق الجوية الفرنسية، قادمين إلى مؤتمر السلم والمفاوضة، وخاصة أنّهم كانوا في ضيافة تونس ومراكش وحمايتهما؛ إذ يعتبر استفزاز شعوب شمال إفريقيا عداوة سافرة، تهدّد استقلال تونس ومراكش، وطلب الممثلون من الشعب القيام بإضراب عام؛ ليعبر عن إيمانه بانتصار الحق في الجزائر»⁽⁵⁰⁾.

والملاحظ أنّ المنظمات القومية، أدانت اختطاف القادة الجزائريين وهم في طريقهم للمشاركة في مؤتمر السلم، واعتبرته تعدياً على كرامة وحرمة الشعب التونسي؛ ولهذا وجهت دعوة للقيام بإضراب عام للتعبير عن تضامنهم مع الشعب الجزائري في كفاحه

التحريري، كما عُقد اجتماع ثانٍ لممثلي المنظّمات القومية يوم 26 أكتوبر 1956م، وأصدر بياناً «يسجلون فيه ما أبداه الشعب التونسي بأسره من تضامن مع إخوانه المجاهدين بالجزائر، ويؤكدون نجاح ندوة شمال إفريقيا التي انعقدت بتونس رغم مناورات الاستعمار ومكائده الرامية إلى إحباط مساع قادة شمال إفريقيا، وهم يشيدون بحزم الشعب التونسي خلال الأيام العصيبة، وقرّروا أن تكون غرة نوفمبر يوماً قومياً مجيداً؛ لإحياء ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية، وأن يقوم الشعب التونسي بإضراب كامل، وأن يعقد اجتماعات قومية في جميع المدن وقرائها، وهكذا يعبر باستمرار عن عزمه في متابعة القضية الجزائرية؛ حتى تحريرها»⁽⁵¹⁾.

وعلى إثر اختطاف القادة الجزائريين، شهدت العاصمة التونسية ومدنها إضراباً عن العمل يوم 23 أكتوبر 1956م؛ حيث تمّ إغلاق الدكاكين والمقاهي، ووجهت برقيات إلى رئاسة الحكومة، تؤكد رغبة الشعب التونسي في استئناف الكفاح القومي تضامناً مع الشعب الجزائري الشقيق⁽⁵²⁾، وشهدت العاصمة التونسية ومدنها إثر اعتقال القادة الجزائريين مظاهرات شعبية، منددة باعتقال الزعماء وذلك يوم 23 أكتوبر 1956م، وكان المتظاهرون يحملون أعلاماً تونسية وجزائرية⁽⁵³⁾، وفي هذا السياق أيضاً استجاب الشعب التونسي للدعوة التي وجهتها المنظّمات القومية، فقام بإضراب عام يوم 24 أكتوبر 1956م، احتجاجاً على اختطاف القادة الجزائريين؛ حيث نظّمت مظاهرات كبرى بصفافس واخترقت شوارع المدينة العربية والحي التجاري، وأعلن المتظاهرون سخطهم واستنكارهم لاختطاف القادة الجزائريين، منادين بحياة القائد «ابن بلّة» ورفاقه، وأحرقوا سيارتين، وهشّموا بعض واجهات المحلات التجارية الأوروبية، وهاجموا قصر العدالة، وهشّموا بعض النوافذ، فتدخلت قوات الأمن وفرقتهم، أمّا في سوق الأربعاء فقد نظّمت أيضاً مظاهرة شعبية، اخترقت شوارع المدينة، منادية بحياة «ابن بلّة» والجزائر، ومطالبة بإطلاق سراح القادة الجزائريين⁽⁵⁴⁾.

4 - موقف المجتمع المدني؛

1.4. اللجنة التونسية للحرية والسلام :

أصدرت اللجنة التونسية للحرية والسلام على إثر اختطاف القادة الجزائريين أثناء توجههم إلى تونس للمشاركة في مؤتمر السلم الذي عقد بموافقة الفرنسيين، بياناً شديد اللهجة يدين، ويستنكر العريضة الفرنسية، واعتبرته اعتداءً على كرامة وشرف الشعوب المغاربية؛ حيث جاء هذا السلوك ليعرقل المؤتمر، ولهذا تطالب بإطلاق

سراحهم فوراً دون قيد أو شرط وحلّ المشكل الجزائري عن طريق التفاوض وتدعو الشعب التونسي إلى رصّ الصفوف بمزيد من العمل لتحقيق السلم والوحدة السياسية بشمال إفريقيا، وفي هذا السياق كذلك وجهت اللجنة عدّة لوائح احتجاجاً على اختطاف القادة الجزائريين والمطالبة بإطلاق سراحهم وبوضع حدٍّ للتّعسف وبجلاء الجيوش الفرنسية عن الأراضي التونسية⁽⁵⁵⁾.

2.4 الجامعة التونسية لقدماء المحاربين؛

اهتمّت الجامعة التونسية لقدماء المحاربين بالقضية الجزائرية، وأصدرت إثر اختطاف القادة الجزائريين بياناً، أدانت فيه هذا الصنيع، وقالت «إنّ الجامعة التونسية لقدماء المحاربين التونسيين تحتج احتجاجاً صارماً ضدّ الحكومة الفرنسية التي اعتقلت زعماء الجزائر في منطقة خارجة عن نفوذها وبذلك خرقت القانون الدولي للطيران، وتعتبر هذا العمل اعتداءً على تونس وشعبها، ولهذا توجه نداء إلى جميع قدماء المحاربين التونسيين؛ ليكونوا على استعداد للدفاع عن الوطن... وهي تعمل على تحقيق الحرية ووحدة شمال إفريقيا»⁽⁵⁶⁾، وأدانت الجامعة اختطاف الزعماء الجزائريين وهم في طريقهم إلى تونس، واعتبرته عملاً مخالفاً للقانون الدولي للطيران واعتداءً على شرف وكرامة الشعب التونسي؛ ولهذا دعت أعضائها إلى الاستنفار والاستعداد للدفاع عن الكرامة والسيادة التي انتهكت من قبل الفرنسيين، وإنّها تعمل على تحقيق الحرية ووحدة شمال إفريقيا.

3.4 حركة التعاون الحرّ التونسي الفرنسي؛ (Mouvement pour une libre coopération Franco-tunisienne)

أصدرت حركة التعاون الحرّ التونسي الفرنسي إثر اختطاف القادة الجزائريين بياناً، تشجب وتدين الاعتقال الذي ستكون له انعكاسات سلبية على العلاقات، ويؤثر على سمعة الفرنسيين؛ ولهذا تطالب الحكومة الفرنسية باستنكار هذا السلوك والتدخل لإطلاق سراحهم، وأن تبادر إلى رأب الصدع لإعادة الثقة مع شمال إفريقيا، كما أرسلت الحركة وفداً إلى فرنسا لمقابلة المسؤولين الفرنسيين؛ ولشرح انعكاسات هذا الحادث والأضرار التي ستلحق بالجالية الفرنسية بتونس⁽⁵⁷⁾.

بعثت الحركة برقية إلى رئيس مجلس الوزراء الفرنسي «غي مولي» تقول فيها: «إنّ حركة التعاون الحرّ التونسي الفرنسي تستنكر المكيدة وتدينها، التي دبرت لزعماء الحركة الوطنية الجزائرية، ضيوف السلطان المغربي «محمد الخامس» ومدعوي الحكومة التونسية وأنّ هذا

الاستخفاف بمبادئ الضيافة المقدسة للمسلمين والفرنسيين؛ ليضرّ كثيرا بالسمعة الفرنسية، كما إنّ هذه الفعلة الدنيئة تهدد بحدوث مأساة في كامل شمال إفريقيا، وفي الوقت الذي تحاول فيه شعوبنا إقرار السلم وإيجاد صيغة جديدة للتعاون مع فرنسا، والحكومة الفرنسية تعلم منذ وقت طويل، ويبدو أنّها راضية على أن يشارك الوطنيون الجزائريون بصفة شبه رسمية في ندوة تونس، وهي تملك الوسائل العملية للاحتجاج، إذا لزم الأمر على إعطاء صبغة رسمية لرؤساء جبهة التحرير الجزائرية، ونطالب من الحكومة الفرنسية أن تستنكر هذه الفعلة الشنيعة، وأن تطلق سراح الزعماء الجزائريين، وتتخذ تدابير عاجلة»⁽⁵⁸⁾.

وأرسلت حركة التعاون برقية لرئيس الحكومة الفرنسية، تُعرب فيها عن سخطها واستنكارها لاختطاف الزعماء الجزائريين ضيوف تونس والمغرب، واعتبرت نتائج السلوك وخيمة، وستكون له انعكاسات سلبية، ويدخل منطقة شمال إفريقيا في اضطرابات، ويؤثر على تطور العلاقات بين شعوب شمال إفريقيا وفرنسا الذين يعملون على إيجاد أرضية جديدة للتعاون مع الفرنسيين، وطالبت الحكومة الفرنسية التي كانت راضية على مشاركة القادة الجزائريين بإدانة الاختطاف وبالتدخل لإطلاق سراحهم.

4.4 النقابة القومية للأطباء التونسيين؛

عبر الأطباء التونسيون عن تضامنهم ومؤازرتهم للشعب الجزائري في نضالهم، واستنكروا التضييقات التي يتعرّض لها الإطار الطبي الجزائري من قبل إدارة الاحتلال الفرنسي، وأصدرت بيانا تستنكر، وتدين فيه حادثة اختطاف القادة الجزائريين تقول فيه: «إنّ النقابة القومية للأطباء التونسيين، أدهشها خبر الاعتداء الفظيع الذي ارتكبه الاستعماريون الفرنسيون ضدّ زعماء الشعب الجزائري الشقيق، وهي تقدّم احتجاجا صارما ضدّ هذا العمل الشنيع، وتؤكد تضامنها مع الشعب الجزائري، وهي مؤمنة بأنّ الحكومتين التونسية والمراكشية ستتخذان موقفا صارما لمواجهة هذا العدوان»⁽⁵⁹⁾، وقدمت احتجاجا شديدا للهجة على اختطاف القادة الجزائريين وجدّدت تضامنها مع الشعب الجزائري، وطالبت الحكومتين التونسية والمغربية باتخاذ إجراءات رادعة ضدّ تصرفات الفرنسيين.

5.4 هيئة المحامين التونسيين؛

عقدت هيئة المحامين اجتماعا بتونس على إثر اعتقال القادة الجزائريين من قبل الحكومة الفرنسية يوم 22 أكتوبر 1956م في محكمة الاستئناف بقصر العدالة،

استنكرت فيه مكائد الاستعمار الفرنسي، وأصدرت بيانا جاء فيه ما يلي: «نظرا لفضاعة الاعتداء على قادة حركة التحرير الجزائرية الذين كانوا في ضيافة صاحبي الجلالة سلطان المغرب وملك تونس وحصانتهم، فإنّ المحامين التونسيين يعلنون استنكارهم للأسلوب الشنيع الذي استعمل لخرق القوانين المتعلقة بالطيران وعلى الأخصّ معاهدة جنيف المتعلقة بالطيران والتي كانت فرنسا نفسها من الموقعين عليها، ودوّنّا للقيم الأخلاقية والثقة التي كانت نتيجة المفاهيم بين فرنسا والمغرب وتونس للتوصل إلى إقرار السلم والأمن بإفريقيا الشمالية خاصة وبالعالم بصفة عامة ينتظر نتائج الندوة الثلاثية المقرر انعقادها بتونس، وإنّ المحامين التونسيين يتضامنون مهما كانت التكاليف مع شعب شمال إفريقيا، ويطالب بالتحرير من وقع التعدي عليهم حيناً، حتى ينبعث الأمن والطمأنينة في القلوب؛ ولهذا قرّرت الهيئة الإضراب عن العمل احتجاجا واستنكارا لصنيع فرنسا»⁽⁶⁰⁾.

نظمت الهيئة اجتماعاً تضامنياً مع القادة الجزائريين المخطوفين، وأصدرت بيانا، تستنكر فيه هذا السلوك المخالف للقوانين الدولية للطيران ومعاهدة جنيف، واعتبرته اعتداء على كرامة التونسيين والمغاربة وغدرا بهم، وطالبت بإطلاق سراحهم فورا لإرجاع الأمن والسلم، وأعلنت قرارها بالإضراب احتجاجا على هذه التصرفات، وتطوّع المحامون «عبد المجيد شاكر» و«عبد الرحمان عبد النبي» للدفاع عن الوزراء المعتقلين، وفضح أساليب الاستعمار، و للمرافعة في قضية الزعماء المخطوفين، وسافرا إلى فرنسا للاطلاع على القضية، وعلى إثرها تمّ اعتقال المحامي عبد المجيد شاكر والتحقيق معه من قبل الأمن الفرنسي⁽⁶¹⁾.

وجّه عبد المجيد شاكر محامي الوزراء الخمسة المسجونين، وعلى إثر تدهور حالة المعتقلين الجزائريين في السجون الفرنسية ب«توركوان» Tourcoing (فرنسا) البرقية التالية إلى وزير العدل الفرنسي: «لي الشرف بأن ألفت نظركم إلى أنّه قد رفضت لي عشية يوم 7 نوفمبر 1961م رخصة اتصال عن طريق الهاتف بموكلي المعتقلين في قصر «توركوان»، إنّ مثل هذا الإجراء يمثل اعتداء خطيرا وصريحا على أبسط حقوق الدفاع، وإنّ هذا الرفض لم يسجل في الماضي، وهو ما من شأنه أن يحمل الرأى العام المغربي والعالمي على التأثر والقلق على صحة موكلي؛ نظرا لإضراب الجوع الذي يقومون به منذ خمسة أيام، لذا أرجوكم بكلّ إلحاح أن تصدروا التعليمات اللازمة إلى إدارة السجون؛ حتى أتمكّن من جديد من الاتصال الحرّ بموكلي، كما أرجوكم من ناحية أخرى أن تمدّدونا بكلّ التطمينات التي تهدئ قلقنا الشديد على صحة موكلي،

وأن تدرسوا بسرعة الأسباب التي أدّت بالوزراء الجزائريين وكافة المساجين الجزائريين بفرنسا إلى إعلان إضراب الجوع»⁽⁶²⁾.

وكشفت البرقية استهتار الفرنسيين وتجاوزاتهم للقوانين الدولية، والتي ستكون لها تبعات وانعكاسات سلبية على الأوضاع في المغرب العربي، وطالبت بتفسيرات وتوصيات من قبل المسؤولين الفرنسيين، كما عاملت سلطات الاحتلال الفرنسي المعتقلين والمساجين السياسيين معاملة سيئة ووحشية وقاسية، وللاحتجاج قرّر الوزراء والوطنيون المعتقلون الدّخول في إضراب جوع؛ للتّعبير عن رفضهم لأساليب بطش الاستعمار الفرنسي ومعاملاته، ودخلوا في الإضراب يومه العاشر، ورغم خطورة الحالة الصحية لبعض المساجين الوزراء «حسين آيت حمد» و«رابح بيطاط» و«محمد خيضر»، إلّا أنّ السلطات الفرنسية لم تُعر قضية الإضراب عن الطعام أيّ اهتمام.

وأصدرت هيئة المحامين التونسيين إثر هذه الأوضاع المأساوية، بيانا شديد اللهجة قالت فيه: «إنّ الهيئة تعبّر عن شعور المحامين اتجاه الحالة الإنسانية التي أصبح عليها الوطنيون الجزائريون المعتقلون سواء بفرنسا أو بالجزائر؛ بسبب عبث فرنسا بالقواعد الأساسية للقانون والعدالة، وإنّ الهيئة متأثرة ومعجبة بموقف هؤلاء الوطنيين الذين أقبلوا على التضحية الكبرى حفاظا على كرامتهم وذلك بإقدامهم على إضراب الجوع؛ ونظرا إلى الهضم الفادح والخطر لحقوق الدفاع الذي ترتكبه السلط الإدارية والقضائية الفرنسية؛ حتى أنّها ضيّقت على المعتقلين سجنهم، وبالأخصّ على الوزراء الممثلين للحكومة المؤقتة الجزائرية «بتوركوان» ومنعت جميع الاتصالات، وحتى المخابرات الهاتفية المُرخص لها سابقا، كما اتّضح أخيرا من الرفض الذي لاقاه «عبد المجيد شاكر» أحد محامي «بن بلّة» ورفاقه.

وظلّت هيئة المحامين، تتابع وتراقب الحالة الصحية التي أصبح عليها الوطنيون الجزائريون المهدّدة بالخطر وخاصة الأستاذ «بوفيلار»، و«ابن عبد الله»، و«فير جيس» وغيرهم الذين وقعت إحالتهم تعسفا على المحاكمة، ولهذا ترفع احتجاجا صارما، وننادي بتأكيد وإلحاح ضمائر رجال الحقوق ومنظّماتهم في جميع أنحاء العالم؛ حتى يوضع حدّ لهذه الاعتداءات المتحدية لمبادئ الإنسانية ولكلّ الحضارات⁽⁶³⁾، وتعبّر الهيئة عن دهشتها واستغرابها من تصرفات الفرنسيين المخالفة للقوانين والأعراف الدولية، خاصة فيما يتعلّق بالأوضاع الإنسانية للمعتقلين الجزائريين بعد دخولهم في إضراب جوع، ورفض زيارة المحامي لموكليها، ولهذا أعلنت الهيئة احتجاجها على هذه التجاوزات وطالبت أصحاب الضمائر الحيّة بالتّدخل لوضع حدّ لهذه التجاوزات.

وبعث الأستاذ «عبد المجيد شاكر» محامي الوزراء الخمسة على إثر إطلاق سراحهم إلى كل من «أحمد بن بلّة» و«محمد بوضياف» و«محمد خيضر» و«حسين آيت أحمد» و«رابح بيطاط» بريقة التهنة التالية فور وصولهم إلى المغرب هذا نصّها: «في هذا اليوم التاريخي الذي تطأ فيه أقدامهم أرض مغربنا الكبير بعد اعتقال، استمرّ خمس سنوات ونصف، أود أن أعبر للإخوان بن بلّة وبوضياف وخيضر وآيت حمد وبيطاط عن التهاني الحارة مشفوعة بتمنياتي الخالصة، وإن تبصّر كم السياسي وتجلّدكم وإيمانكم بالمثل العليا التي تجسمها الثورة الجزائرية لحتمية انتصارها، قد تغلّبت في النهاية على أعمال القرصنة وسنين الاضطهاد، وإني لواثق من أن مساهمتكم الشخصية ومساهمة إخوانكم في الاعتقال وفي الكفاح، ستكون فعّالة ناجعة في بناء جزائر الغد، وتشيد المغرب الكبير»⁽⁶⁴⁾، وتعبّر هذه البرقية عن شعور بالفرح إثر إطلاق سراح الزعماء الجزائريين، وترفع لهم التهاني، وتتمنى أن تكون لهم مساهمة فعّالة في بناء الجزائر، وتشيد صرّح المغرب العربي الكبير؛ ليعيش في أمن وازدهار وسلام.

6.4 جمعية المهندسين التونسيين:

استنكرت جمعية المهندسين التونسيين الأعمال الإرهابية، التي قامت بها الحكومة الفرنسية والمتمثلة في اختطاف قادة الجزائريين، ونلمس ذلك من خلال البيان الذي أصدرته «إن جمعية المهندسين تعلن عن شديد غضبها للاعتداء الفظيع الذي قامت به السلطات الفرنسية باختطاف زعماء حركة التحرير الجزائرية، ساخرة من كل التقاليد الدولية، وهي واثقة من أن المسؤولين في تونس ومراكش سيضاعفون مساعدتهم للشعب الجزائري المناضل باتخاذ الوسائل الإيجابية الصارمة، التي يقتضيها هذا الظرف الخطير»⁽⁶⁵⁾، كما استنكرت الجمعية تصرفات الفرنسيين، وأدانته، وطالبت المسؤولين التونسيين والمغاربة بالتضامن الفعّال والدعم الشعب الجزائري ومساندته في تحقيق أمانه.

7. 4 الجامعة القومية للتعليم:

اهتمّت الجامعة القومية للتعليم بالقضية الجزائرية، وندّدت بالأعمال الإجرامية التي يقوم بها المستعمر الفرنسي في حقّ الشعب الجزائري الشقيق والحركة الوطنية الجزائرية، ونستشف ذلك من البيان الذي أصدرته إثر اختطاف القادة الجزائريين: «إن الجامعة التونسية للتعليم تعبّر عن استنكارها وشدة غضبها؛ لما قام به الاستعمار من أعمال مشينة وغادرة باتجاه الزعماء الجزائريين، وكذلك الحكومة التونسية والمغربية

في المساع التي يقومان بها، وتؤيد الإتحاد العام التونسي للشغل والجامعة التونسية للموظفين، فيما يقومان به من أعمال، وتقرر الإضراب عن العمل يوم الثلاثاء 23 أكتوبر 1956م⁽⁶⁶⁾، وتدين الجامعة أعمال الغدر، وتعرب عن غضبها وتأييدها للمساع، التي تقوم بها الحكومتان التونسية والمغربية، وتحدّد دعمها لقرارات المنظمات النقابية، وتعلن دخولها في إضراب تضامنا مع القادة الجزائريين المخطوفين

8.4 الجامعة العامة للموظفين التونسيين:

اهتمّت الجامعة العامة للموظفين التونسيين بالقضية الجزائرية، وتفاعلت معها، وساندتها وأيدتها، ونلمس ذلك من خلال عقدها اجتماعا طارئا للجنة التنفيذية، وأصدرت البيان التالي إثر اختطاف القادة الجزائريين⁽⁶⁷⁾ إثر اطلاعها على أعمال الغدر، التي قام بها الاستعمار الفرنسي وذلك باعتدائه على حرية المغرب العربي وسيادته وخيانتته لأصول الحرب والشرف بإلقاء القبض غدرا على زعماء الحركة التحريرية، الذين اغتروا بالوعود الفرنسية، وظنّوا غلطا أنّ فرنسا ثابت إلى رشدها، ورجعت إلى جادة المنطق السليم، فالجامعة العامة للموظفين تشهر بهذه الأعمال، التي التجأت إليها قوى الاستعمار عند العجز؛ ممّا أدى بفرنسا إلى نكث العهد، ونقض الوعد والجامعة، تعرب لجلالة «محمد الخامس» و«الحبيب بورقيبة» عن كامل ثقة الموظفين التونسيين بهم وأملهم الوطيد في مواصلة مساعيهم الموفقة؛ لإيجاد حلّ لمعضلة الجزائر، التي تزداد تعقدا يوما بعد يوم؛ حتى تنجح الأخت الشقيقة، وتخرج من محتنتها ظافرة وغانمة، وتعلن الجامعة عن استعداد الموظفين التونسيين كافة لكلّ الطوارئ وللردّ على العدو الاستعماري باذلين في سبيل ذلك كلّ نفس. عاشت الجزائر عاش المغرب العربي الكبير⁽⁶⁷⁾، ونددت الجامعة بالاختطاف، واحتجّت على نكث العهود، التي قدّمت للتونسيين والمغاربة من قبل الفرنسيين، وجدّدت ثقتها بالقادة، وطلبت منهم مواصلة مساعيهم؛ لحلّ القضية الجزائرية، ليسود الأمن والازدهار والسلام، وأعلنت استعداد الموظفين؛ للذود عن الوطن.

9.4 الجامعة القومية للصحة:

اهتمّت الجامعة القومية للصحة بالقضية الجزائرية وبتطوراتها، واعتبرتها قضية الشعب التونسي وأكّدت على ضرورة الدفاع عنها داخليا وخارجيا، ونلمس ذلك إثر اختطاف القادة الجزائريين غدرا استنكرت الاختطاف، واعتبرته عملا غير مسؤول، ولم تكتف بذلك؛ بل أرسلت برقية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية هذا نصها: «تحتج الجامعة القومية للصحة احتجاجا صارما ضدّ غدر الحاكم العام الفرنسي بالجزائر

باستعماله وسائل القرصنة إزاء الزعماء الجزائريين، وتطالب باسترجاع حرّيتهم حالاً»، وفي هذا السياق أيضاً أبرقت إلى الأمين العام للأمم المتحدة برقية جاء فيها: «تطالب الجامعة القومية للصحة الأتمّ المتحدة بالتدخل ضدّ غدر الفرنسيين واستعمالهم لوسائل القرصنة، وتطالب بإطلاق سراح الزعماء الجزائريين»⁽⁶⁸⁾، وتطالب الأمين العام الأممي بالتدخل لدى الفرنسيين لإطلاق سراح القادة الجزائريين.

وعقدت الهيئة الإدارية للجامعة القومية للصحة اجتماعاً عاماً يوم 27 أكتوبر 1956 م وأصدرت البيان التالي «أعلنت فيه سخطها على العمل الشنيع الذي تجرّأ على القيام به قراصنة الحكومة الفرنسية باختطافهم زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائرية، واعتقالهم، وأمام هذا الغدر الفرنسي بضيوف «الأمّتين» المغربية والتونسية، تعلن الجامعة القومية للصحة تضامنها مع الشعب الجزائري الشقيق في متابعة الحركة التحريرية الموفقة، كما أنّها تضع ثقتها التامة في الحكومة التونسية؛ لاتخاذ التدابير اللازمة؛ لإحباط سلوك الجيش الاستعماري الفرنسي وعدوانه على المواطنين، وهي على أتمّ الاستعداد لمجابهة ما تقتضيه حالة الطوارئ»⁽⁶⁹⁾ وهكذا أعلنت الجامعة عن إدانتها لاختطاف القادة الجزائريين، واعتبرته اعتداء على كرامة التونسيين والمغاربة، وجدّدت تضامنها مع الشعب الجزائري.

10.4 الاتحاد العام التونسي للشغل:

وعلى إثر اختطاف القادة الجزائريين من قبل الحكومة الفرنسية، تمّ عقد اجتماع طارئ للمكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل، درس الحالة الراهنة الصادرة عن الإجراءات التعسفية الغادرة المسلّطة من الحكومة الفرنسية على قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري في طريقهم إلى تونس؛ للتشاور مع المسؤولين التونسيين والمغاربة؛ لإيجاد حلّ للقضية الجزائرية في نطاق احترام السيادة الجزائرية، أصدر الاجتماع البيان التالي: «يستنكر الاتحاد العام التونسي للشغل بشدّة صنع الاستعمار الفرنسي، الذي يسعى بكلّ الوسائل الخبيثة؛ لاستمرار الحرب، وتأخير الحلول السلمية؛ وذلك للاحتفاظ بامتيازاته ضدّ مصالح الشعوب، ويضع الاتحاد العام التونسي للشغل ثقته في المسؤولين المغاربة والتونسيين بأن يواصلوا نشاطهم لإقامة ندوة تونس، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكرامة الشعوب، التي من شأنها إرجاع السلم وتمكين شعوب شمال إفريقيا الثلاثة من الانعتاق والتحرّر من الاستعمار الفرنسي، ويطلب من جميع الديمقراطيين في العالم ومن جميع المنظمات الدولية اتخاذ الموقف الحازم، وفرض إرادتها؛ لحلّ المشكل الجزائري بصورة، تستجيب لرغبات الشعب الجزائري

الشقيق وجميع الشعوب المحرومة من حرّيتها، وينبّه الشعب التونسي والطبقة الشغيلة للاستعداد لكل الطوارئ في كنف الكرامة والنظام والاتّحاد العام التونسي للشغل، يتّخذ كموقف أولي من هذا العمل الغادر إعلان الإضراب العام لجميع الشغالين التونسيين لمدة أربع وعشرين ساعة. «تحيا الجزائر الحرة وتحيا شمال إفريقيا»⁽⁷⁰⁾.

استنكر الاتحاد اختطاف القادة الجزائريين لإطالة الحرب وتأخير السلم والمصالحة والاحتفاظ بالامتيازات، ودعى المسؤولين إلى عقد ندوة تونس واتّخاذ إجراءات هامة، تصون الكرامة، وترجع السلم والأمن، وتساهم في تحرير شمال إفريقيا، وطالب أحرار العالم والمنظّمات الدولية باتّخاذ مواقف حاسمة، وفرض إرادتها؛ لحلّ القضية الجزائرية والاعتراف بحقوق الشعب الجزائري؛ ولهذا قرّر الاضراب عن العمل لمدة يوم تضامنا مع المعتقلين الجزائريين، وفي هذا الإطار أيضا تحرّك الاتحاد العام التونسي للشغل على المستوى الخارجي؛ لتحسيس الرأى العام العالمي، وجلب تعاطف المنظّمات الدولية مع القضية الجزائرية.

ونلمس ذلك من خلال برقيته، التي بعث بها إلى الجامعة الأممية للثقابات الحرّة ببروكسال يلفت أنظارها «إلى أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل، يُشهر بالأعمال الاستفزازية الصادرة عن الحكومة الفرنسية ضدّ زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائري وجيش التحرير، ويطلب من الجامعة الأممية اتّخاذ الموقف الحازم، والتدخل الجدي لدى المحافل الدولية والحكومات الديمقراطية؛ لتوقيف هذا الضغط الصادر من السلطات الفرنسية ضدّ الشعب الجزائري المكافح في سبيل حرّيته واستقلاله الوطني»⁽⁷¹⁾.

وندّد الاتحاد في هذه البرقية بالسياسة الفرنسية المتّبعة بالجزائر، وطالب الجامعة باتّخاذ مواقف حازمة والتدخل لدى المنظّمات الدولية والحكومات؛ لإجبار فرنسا على تغيير سياستها القمعية والاستبدادية، وللاحتجاج على هذا العمل الغادر عقد الاتحاد العام التونسي للشغل اجتماعا عامّا ضمّ مناضليه يوم 23 أكتوبر 1956م بتونس؛ إذ خطب «أحمد بن صالح» مندداً بالإجراءات المتّخذة من طرف الحكومة الفرنسية ضدّ القادة الجزائريين، واعتبرها عملية إجرامية مخالفة للقوانين الدولية، وفي اختتام الاجتماع نظّم المشاركون مظاهرة، سارت نحو ساحة الاستقلال قرب السفارة الفرنسية، رافعين الأعلام التونسية والجزائرية، وهاتفين بحياة الزعماء المخطوفين، ومندّين بالاختطاف، ومطالبين باستقلال الجزائر وبوحدة شمال إفريقيا⁽⁷²⁾.

11.4 الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة؛

اعتبر الاتحاد اختطاف القادة الجزائريين عملا عدائيا، موجهًا إلى الشعبين التونسي والمغربي واعتداء على كرامتهم، وحذر من نتائج الخيمة على المنطقة، وطالب القادة باتخاذ إجراءات رادعة، تعيد للكرامة عزّتها، وتساهم في استقلال الجزائر وتوحيد المغرب العربي الكبير، وعقد المكتب التنفيذي لاتحاد الصناعة والتجارة، إثر اختطاف القادة الجزائريين، اجتماعا طارئا بتونس ودرس القضية الجزائرية، وأصدر البيان الذي جاء فيه ما يلي «بعد التأمل في الوضع الجديد الذي نتج عن عمل القرصنة والغدر الذي عمدت إليه السلطات الفرنسية باختطاف ضيوف تونس والمغرب، يرى أنّ هذا العمل العدائي الموجه للشعبين، من شأنه أن ينتج عواقب وخيمة في العلاقات الفرنسية وشمال إفريقيا، وهو يؤكد على الحكومتين إزاء هذا العدوان ويحثهما على اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة؛ لحماية كرامة أمة المغرب العربي الكبير وتخليص الجزائر الشقيقة من الاستعمار الفرنسي وتوحيد الأقطار الثلاثة»⁽⁷³⁾.

12.4 الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين؛

أصدر الاتحاد العام للفلاحة التونسية على إثر العمل الجبان الذي قامت به الحكومة الفرنسية والمتمثل في اختطاف القادة الجزائريين بيان إدانة أكد فيه «أنّ الاتحاد العام للفلاحة التونسية أمام الاعتداء الفظيع الواقع على إخواننا قادة جبهة التحرير الجزائرية الجارح للكرامة والسيادة التونسية والمغربية والمستفز للشعور الشعبي التونسي والمخالف للتقاليد الأُمّية يستنكر بكلّ شدة باسم الفلاحين هذا السلوك الشنيع، ويشهّر بالمناورات الاستعمارية الدنيئة والمنافية لما تعتزّ به الأمم من احترام الوسائل الشريفة في الكفاح، ويعلن مساندته الكاملة، وتضامنه المطلق مع الشعب الجزائري العربي الشقيق في حركته التحريرية ضدّ الاستعمار الفرنسي؛ لتحصيله على سيادته واستقلاله التام»⁽⁷⁴⁾.

وأدان الاتحاد اختطاف القادة الجزائريين، واعتبره اعتداء على سيادة وكرامة الشعبين التونسي والمغربي، وأكد على تشهيره بهذه السلوكيات والمناورات المنافية للأعراف الدولية، وأعلن تضامنه ودعمه ومساندته للشعب الجزائري؛ حتى يتحصّل على استقلاله، وفي هذا السياق أيضا أصدرت الحجرة الفلاحية التونسية بلاغا، تدين فيه اختطاف القادة الجزائريين: «إنّ الحجرة الفلاحية التونسية نتيجة خطورة الحالة التي كونتها الأعمال الشنيعة، التي أدّت إلى إيقاف زعماء حركة التحرير الجزائري في وقت، شرع فيه البحث عن حلول من شأنها إرجاع السلم بالجزائر، تعلن عن

استنكارها مثل هاته الأعمال الفظيعة التي من شأنها، أن تجعل السلم بكامل الشمال الإفريقي في خطر، وتؤيد الجهود التي يقوم بها كل من «محمد الخامس» و«الحبيب بورقيبة»، وتعلن ثقتها فيهما مؤكدة لهما كامل التضامن، وتطلب من الحكومة الفرنسية مراجعة مواقفها وإطلاق سراح قادة حركة التحرير الجزائري حالا، وذلك في صالح ما بين بلدينا من علاقات»⁽⁷⁵⁾، واستنكرت الحجرة الفلاحية اختطاف الزعماء الجزائريين وحذرت من نتائجه الوخيمة وتهديده للسلم، وطالبت الحكومة الفرنسية بمراجعة مواقفها وسياساتها وإطلاق سراحهم فوراً.

وواصل الاتحاد العام للفلاحة إصدار بلاغات التعاطف مع القضية الجزائرية والقادة المخطوفين: «إن إيقاف الزعماء الجزائريين لهو تعدٍ فادح على السيادة التونسية واستفزاز لشعور طبقات الشعب بأجمعه والاتحاد العام للفلاحة التونسية، يحتاج بصفة رسمية وبكل صرامة على هاته الإيقافات، ويطلب من جميع الفلاحين أن يضطلعوا بكامل مسؤولياتهم للدخول في كفاح مقبل ضدّ المستعمر الغاشم الهدّام»⁽⁷⁶⁾، واعتبر الاتحاد العام للفلاحة في البيان، أن إيقاف الزعماء الجزائريين اعتداء على السيادة التونسية، وأعلن احتجاجه على هذا السلوك، وطالب الفلاحين بالاستعداد لمواصلة الكفاح التحريري.

والملاحظ أن الاتحاد العام للفلاحة كان شديد الإيمان بعدالة القضية الجزائرية؛ ولهذا كان يصدر بلاغات دورية؛ لتوعية الفلاحين بالقضية الجزائرية، وتحسيسهم، ونلمس ذلك في بلاغه التالي: «إنّ الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين الشاعر بوحدة المحنة والمصير مع الشعب الجزائري الشقيق وبقية شعوب الشمال الإفريقي والمؤمن بوجوب توحيد المغرب العربي الكبير، وبمناسبة يوم الجزائر، يعبر عن إكباره ومساندته لكفاح الشعب الجزائري الباسل في سبيل نيل استقلاله واسترجاع كرامته»⁽⁷⁷⁾.

13.4 الاتحاد القومي النسائي التونسي؛

أصدر الاتحاد النسائي التونسي إثر اختطاف القادة الجزائريين بياناً «يندد فيه بأعمال القرصنة التي استعملتها الحكومة الفرنسية ضدّ رجال جبهة التحرير الوطني الجزائري المدعويين من طرف الحكومة التونسية، ويرى في ذلك دعوة لإثارة غضب الشعب التونسي وحكومته، ويعلن مرة أخرى استنكاره للحرب الجزائرية الاستعمارية، ويطالب بحلّ سلمي لها»⁽⁷⁸⁾.

14.4 الاتحاد العام للطلبة التونسيين (E.TU.G):

عقد المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلبة تونس اجتماعا إثر اختطاف القادة الجزائريين، درس فيه موضوع الإختطاف، وأصدر بيانه التالي: «إنّ الاتحاد العام لطلبة تونس، يستنكر الاختطاف ويؤيد مجهودات الحكومتين المغربية والتونسية؛ لإيجاد حلّ عادل لقضية الجزائري، ويؤكد تأييده المطلق لشعب الجزائر في سبيل استقلاله، ويُقرّر الإضراب يوم الثلاثاء 23 أكتوبر 1956م»، واستنكر الاتحاد اختطاف القادة الجزائريين، وعبر عن دعمه للمساع والمجهودات التي تقوم بها الحكومتان التونسية والمغربية، وأكد على تأييده ومساندته المطلقة للكفاح الجزائري وتضامنه معه، وقرر الإضراب عن الدراسة لمدة يوم، وبعث ببرقيتين، واحدة للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، والأخرى للسفارة الفرنسية بتونس، يحتجّ فيها على الاختطاف، ويستنكره⁽⁷⁹⁾.

وأصدرت هيئة صوت الطالب المسلم بيانا إثر اعتقال قادة الثورة الجزائرية من طرف السلطات الاستعمارية الغاشمة، جاء فيه «في ظروف تأمل فيها الأمم الإفريقية عامّة والعالم العربي خاصّة بحلّ القضية الجزائرية بطرق سلمية، وفي ظرفية يتحفز فيها المغرب الكبير إلى عقد ندوة مشتركة بين الدول الثلاث، تلجأ فرنسا إلى تعكير الحالة، وذلك باعتقال زعماء الثورة، ظلّا منها أنّ هذا العمل، يضعف من ساعد المجاهدين الأبطال الذين بايعوا الله والوطن على تحرير الجزائر الشقيقة، كلّفهم ذلك ما كلّفهم، وصوت الطالب المسلم تناشد الأمة العربية في كلّ مكان، أن تقف وقفة الرجل الواحد إزاء هذا الاعتداء الفظيع، وتناشد العالم الحرّ، أن يتدخل في هذا الخطب العظيم بالحسن، لأنّ هذا الاعتداء لا يعتبر اعتداء على الجزائر فقط؛ بل يعتبر مساسا بالذاتية التونسية والذاتية المغربية وخدشا لكرامتها، والهيئة المركزية لصوت الطالب المسلم لها الثقة التامة في الحكومة التونسية والمغربية، أن يتّخذا موقفا إيجابيا، وأن يُعرفا فرنسا نفسها، التي عجزت عن إخماد نار الحرب بالحديد والنار؛ بل عمدت على إخمادها بطريقة الغدر والخيانة، ولكنها لا تنجح، ولن تنجح مهما كان نوع الطريقة التي ستّخذها، وسيعود عليها بالويل والخسران، وسيجلب لها العار، الذي لا يمحي من جبين التاريخ، الذي سيكتبه بممدار الخزي والعار؛ وليستعد شباب تونس المثقف للطوارئ وليكن على أهمية أداها إذا دعاهم الواجب، وصوت الطالب المسلم تذكّرهم بتنفيذ الإضراب الذي سبق الإعلان عنه، والذي يبدأ من يوم الثلاثاء حتى يوم الأربعاء 24 أكتوبر 1956م». فلتحيا الجزائر العربية الشقيقة. ولتحيا وحدة المغرب العربي الكبير⁽⁸⁰⁾.

أعلنت الهيئة أنّه في ظرف وأجواء، يسودها الأمل والتفاؤل بحلّ القضية الجزائرية، وبتنظيم ندوة مشتركة مغاربية، تلجأ فرنسا إلى تعكير الأجواء وإفشال الندوة بخطط القادة الجزائريين، ظلّا منها أنّها ستضعف الثورة، ومن هذا المنطلق تناشد الأمة العربية والعالم بالتدخل لوضع حدّ لهذا الاعتداء الذي مسّ كرامة التونسيين والمغربيين، وتجدد ثقتها بالحكومتين على اتّخاذ قرارات هامة، تعيد إلى الفرنسيين رشدهم.

15.4 الكشافة التونسية :

اهتمّت الكشافة التونسية بالثورة الجزائرية، وأصدرت عدّة بيانات ولوائح تأييد ومساندة، وعلى إثر اختطاف القادة الجزائريين، أصدرت بيانها التّالي، جاء فيه «إنّ الكشافة التونسية تعتبر اعتداء الحكومة الفرنسية على قادة الثورة الجزائرية وجهة التحرير الوطني بالجزائر حركة استفزازية من شأنها عرقلة مساع الحكومتين التونسية والمغربية الرّامية إلى فضّ المشكل الجزائري بصورة سليمة، وتبدي التأييد المطلق للحكومتين في كلّ ما اتّخذته من مواقف إزاء هذا الوضع الجديد، وتعلن أنّ الشباب الكشفي بتونس، يعتبر نفسه مجنّدا لمجابهة كلّ الطوارئ»⁽⁸¹⁾، وندّدت الكشافة باختطاف القادة الجزائريين، واعتبرته عملا استفزازيا، معرقلا لمساع الحكومتين الرّامية إلى حلّ المشكل الجزائري بالطرق السّلمية، وجدّدت تأييدها للمواقف التي اتّخذت لمواجهة الأوضاع، ودعت مناضليها إلى الاستعداد لكلّ طارئ.

رابعا: نتائجندوة تونس 22 أكتوبر 1956 م :

1. اجتماع التونسي -المغربي -الجزائري

لقد توجت الندوة بنتائج صدرت في بيان مشترك تونسي مغربي جاء فيه: «اجتمع في قصر السعادة بالمرسى ممثلو الحكومتين التونسية والمغربية وبحضور الوفد الجزائري، ودرسوا القضايا التي تهّم القطرين، خصوصا الحالة الأليمة في الجزائر الشقيقة، وأعلنوا وجهة نظرهم في هذه المسألة وتضامنهم التّام مع الشعب الجزائري الشقيق؛ من أجل نيل حرّيته نظرا لما يربط أقطار المغرب من روابط الدّين والثقافة والتاريخ والمصير المشترك، واتفقوا على تنسيق جهودهم في الميادين التي تجعل من التعاون التونسي المغربي حقيقة واقعة، وعلى أن يظلوا على اتصال مستمر لتبادل الرّأي في كلّ ما من شأنه أن يحقق مصلحة الجزائر الشقيقة ريثما توفّق معاهدة التعاون والتحالف التي قرّرت الحكومتان إبرامها»⁽⁸²⁾.

أعلن الندوة تضامنهما المطلق ودعمها للشعب الجزائري في كفاحه التحريري، وأكدت على ضرورة التنسيق والتعاون بين التونسيين والمغاربة؛ لحل القضية الجزائرية، كما أعطت نتائج ندوة تونس القضية الجزائرية دفعا وزخما جديدين، وأعلنت التضامن التام التونسي المغربي مع الثورة الجزائرية من أجل حصول الجزائر على استقلالها، وأقرت أيضا أسس التعاون لحل القضية الجزائرية وتدعيم أواصر الأخوة، وشاركت جبهة التحرير الوطني في الاجتماعات التونسية المغربية لمواصلة الجهود ولنجدة الجزائر وتحقيق رغباتها، وضحت الندوة الطريق في وجه المغاربة، وأقرت التضامن مع الجزائريين الشقيقين، ومهدت للتعاون الصادق بين الحكومتين التونسية والمغربية، ومن نتائجها أيضا شد أزور المجاهدين الجزائريين⁽⁸³⁾، وفي إطار رده على الحكومة الفرنسية التي سعت إلى إفشال ندوة تونس وإفراغها من محتواها، صرح الحبيب بورقيبة قائلا: «بأن الندوة التي يُراد لها الفشل، قد تمت رغم ذلك، وهذه المكيدة زادت في تمتين الوحدة بين شعوب المغرب العربي الكبير»⁽⁸⁴⁾.

وجهت جبهة التحرير الوطني الجزائرية بريقة إلى الرئيس الحبيب بورقيبة، هذا نصّها «إن جبهة التحرير الوطني الجزائرية تحتج بكلّ قواها ضدّ إيقاف خمسة من أبطالها غدرا، في حين أنّهم كانوا ضيوف العاهلين المغربي والتونسي، وإنّ الشعب الجزائري والمغربي ينتظران منكم ردّ فعل إيجابي وحاسم للمحافظة والدّفاع عن شرف المغرب العربي الكبير وانتزاع إخواننا المساجين من أيدي الجلادين الفرنسيين»⁽⁸⁵⁾، وهكذا احتجّت جبهة التحرير الجزائرية على اختطاف القادة الجزائريين، وطالبت برّد فعل إيجابي للدّفاع عن كرامة وشرف المغرب، وفك أسرهم، درس ممثلي الحكومتين التونسية والمغربية في اجتماع ثان القضايا التي تهمّ القطرين خصوصا الحالة الأليمة بالجزائر، وأعلنوا وجهة نظرهم في هذه المسألة وتضامنهم التام مع الشعب الجزائري الشقيق وأقرّوا أسس التعاون على حل القضية الجزائرية وتدعيم أواصر الأخوة المغربية⁽⁸⁶⁾.

وصرح بورقيبة قائلا: «أنّ الأيدي الأثيمة قد أفسدت بعضا من البرنامج الذي قرّرنا إنجازه ولكّنه لم تفسد أهمّ المسائل التي اجتمعنا من أجلها، وقرّرنا التفاوض في شأنها، فانتهت بتوحيد سياسة الدولتين التونسية والمغربية في الميدان الخارجي والمطالبة بالوصول إلى حلّ سلمي للقضية الجزائرية»⁽⁸⁷⁾، ونشرت الصحافة التونسية نصّ المذكرة المشتركة التونسية المغربية التي سُلمت إلى السفير الفرنسي بتونس، هذا نصّها «درس ممثلو الحكومتين التونسية والمراكشية بتونس الحالة الناجمة عن تعرض السلطات الفرنسية بالجزائر للطائرة المقلّة للشخصيات الجزائرية المدعويين من طرف

الحكومتين؛ للبحث معا عن الوسائل الناجعة؛ لإيجاد حلّ سلمي للنزاع القائم الآن في الجزائر، وتحتج الحكومتان احتجاجا صارما على هذا الإعتداء الذي يعدّ خرقا فادحا للقانون الدولي وتشجبان حالة العنف التي اكتستها عملية اختطاف الشخصيات الجزائرية دون مراعاة لحقوق الإنسان.

وتعتبر الحكومتان أنّ ما قامت به السلطات الفرنسية بالجزائر، يعدّ عدوانا صريحا ضدّ سيادة دولتيهما ومحاولة لإحباط مساعيها في سبيل إقرار السلم في الشمال الإفريقي وعرقلة تطوّر العلاقات بصفة منسجمة بين فرنسا وأقطار شمال إفريقيا، وترى الحكومتان من واجبهما لفت نظر الحكومة الفرنسية إلى الخطورة الكبرى التي تكتسبها الحالة الناشئة عمّا قامت به السلطات الفرنسية بالجزائر وإلى العلاقات الوخيمة التي ستنتج حتما عن العلاقات بين تونس والمغرب من جهة وفرنسا من جهة أخرى، وأيدت الحكومة الفرنسية هذه التدابير وتقرّ الحكومتان أنّ الحكومة الفرنسية مسؤولة عن مصير الشخصيات الجزائرية المعتقلة حاليا، كما أنّ الحكومتين تناديان الحكومة الفرنسية للإسراع باتخاذ التدابير اللازمة لإرجاع جو الطمأنينة الضروري لحلّ النزاع الخطير الذي نجم أخيرا وذلك مراعاة لمصلحة جميع الدول المعنية بالأمر⁽⁸⁸⁾.

قدّمت الحكومتان التونسية والمغربية احتجاجا شديدا للهجة الى الحكومة الفرنسية على إثر اختطاف القادة الجزائريين، واعتبرته اعتداء على سيادتهما ومحاولة لإفشال مساعيها؛ لإقرار السلم والأمن والاستقرار في الشمال الإفريقي، وعرقلة التطور والعلاقات بين المنطقة المغاربية وفرنسا، وحملت الفرنسيين المسؤولية، وطالبتهم باتخاذ إجراءات، تعيد السلم والاطمئنان، تحرك بورقية بعد خيانة فرنسا على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة وأوروبا بالتّحسيس بالقضية الجزائرية، وليقطع الدّعم المالي والمساعدات عن فرنسا وتدويل القضية الجزائرية، وعقب بورقية على تصريح «موللي» رئيس الحكومة الفرنسية الذي قال: «لا سلم ولا طمأنينة في نطاق استعباد، بؤدنا أن يشمل كافة البشر، ولا يقتصر على فئة معينة وإخواننا الجزائريون هم بشر أيضا، ولا يمكن أن يستقرّ السلم في ربوع الجزائر في نطاق الاستعباد»⁽⁸⁹⁾، كما عقب بورقية على تناقض في تصريحات موللي، وطالب بتعميمها وتجسيدها على أرض الواقع لكافة الشعوب وعدم الإقصاء، وانتقد حرمان الجزائريين من هذا الحق.

وتلقّى الرئيس الحبيب بورقية برقية من الدكتور «الأمين دباغين» رئيس وفد جبهة التحرير الوطني بالخارج، يلفت فيها انتباهه إلى حرب الإبادة التي يتعرّض لها الشعب الجزائري، هذا نصّها «إنّ وفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالخارج يلفت نظركم

إلى حرب الإبادة التي يشنّها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري، إنّ فرنسا بقتلها الأسرى وبتطبيقها الإعدام الجماعي وبما تركبه من جرائم، ثم تدّعي انتحارات، إنّ فرنسا بكلّ هذا ترمي إلى القضاء الكامل على العنصر الجزائري، وأنّ الشعب الجزائري، صمّم على افتكاك استقلاله، ويدعو العالم إلى التضامن معه؛ للتنديد بهذه الجرائم اللاإنسانية»⁽⁹⁰⁾.

وجهت جبهة التحرير برقية إلى بورقيبة، تلفت نظره إلى التجاوزات الفرنسية في حقّ الشعب الجزائري الذي ارتكبت في حقّه حرب إبادة، وتقتيل وإعدام جماعي، وهي تهدف إلى القضاء على العنصر الجزائري، وتدعوه إلى فضح هذه الملاسات للعالم، وطالبته بالتضامن والتنديد بهذه الجرائم الإنسانية، وصرّح «أحمد فرنسيس» في إطار تدعيم مسعى تكوين اتحاد أو فيدرالية شمال إفريقيا «إنّ الجزائر جزء من شمال إفريقيا التي هي وحدة لا تتجزأ، وأملنا الوحيد هو إنشاء اتحاد فيدرالي لدول شمال إفريقيا الذي يمكن أن يمتد بعد أجل طويل إلى وحدة شمال إفريقيا»⁽⁹¹⁾، والملاحظ أنّ جبهة التحرير نادت بإنشاء اتحاد فيدرالي لدول شمال إفريقيا، واعتبرت الجزائر جزءاً منه، وفي هذا الطرح نجدها تؤيد الأفكار التي ينادي بها بورقيبة.

2 - تداعيات المؤتمر ظروف عقد مؤتمر تونس 22 أكتوبر 1956 م :

تجلت تداعيات المؤتمر في المشروع جديد تقدّمت به الحكومة التونسية لحلّ القضية الجزائرية وإطلاق سراح القادة الجزائريين، تتكون من نقطتين، تمحورت حول عقد مائدة مستديرة، تجمع جبهة التحرير الوطني الجزائرية وفرنسا والمغرب وتونس قبل مناقشة القضية الجزائرية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، وينتج عنها مجموعة شمال إفريقيا⁽⁹²⁾، ودرست لجنة التنسيق والتنفيذ هذه الإقتراحات في ندوة التي انعقدت من 25 إلى 29 أكتوبر 1957م بمنزل خاص، يقع بضواحي العاصمة تونس، وحضر الاجتماع كل من «أمين الدباغين» رئيس الوفد الخارجي و«كريم بلقاسم» منسق الجيش و«عمار أو عمران» عضو لجنة التنسيق والتنفيذ و«محمود الشريف» قائد ولاية الأوراس و«عبد الله بن طوبال» قائد ولاية شمال قسنطينة و«رمضان عبان» عضو لجنة التنسيق والتنفيذ و«عبد الحفيظ بوصوف» قائد ولاية وهران و«فرحات عباس» عضو الوفد الخارجي و«عبد الحميد مهري» ممثل الجبهة بسوريا و«محمد يزيد» ممثل الجبهة بالأمم المتحدة، واتّفقت على أن يكون الإستقلال شرطاً أساسياً، وأقرّوا كذلك ضرورة عقد ندوة ثلاثية في القريب العاجل⁽⁹³⁾، واستقبل الرئيس الحبيب بورقيبة وفداً لجنة التنسيق والتنفيذ، وأحاطوه علماً بمقررات ونتائج الندوة التي عقدها بتونس⁽⁹⁴⁾.

ولتجسيد هذه المقررات على أرض الواقع سافر بورقيبة إلى المغرب؛ لتنسيق المواقف مع الملك «محمد الخامس»، وصرّح بورقيبة إثر توجهه إلى المغرب قائلاً: «سنعمل خلال هذه المرحلة على وضع أسس صحيحة لوحدة شمال إفريقيا وتدعيمها بتقريب ساعة الخلاص وتحرير شقيقتنا الجزائر»⁽⁹⁵⁾، ومن هذا المنطلق اجتمع بورقيبة في الرباط بالملك «محمد الخامس» وناقش معه خطة الوساطة، وأطلعها أيضاً على موقف لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية، واتفقوا على إحلال التفاوض محلّ الحرب، ودعوا الطرفين الفرنسي والجزائري إلى الدخول في مفاوضات؛ قصد إيجاد حلّ للقضية الجزائرية والاستقلال هو الحلّ العادل»⁽⁹⁶⁾، وقدم الملك «محمد الخامس» موافقة على الوساطة التونسية، ونلمس ذلك من خلال نصّ البلاغ المشترك التونسي - المغربي يقول: «اجتمع الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة بالرباط يوم 20 و 21 نوفمبر 1957م، ودرسا القضية الجزائرية، وأنهما يعرضان وساطتهما على فرنسا وقادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ويدعوهم إلى المفاوضات»⁽⁹⁷⁾، وقد ذكر «فتحى الذيب» في كتابه «عبد الناصر والثورة» المقترحات والخطة التي تقدّم بها الحبيب بورقيبة لحلّ القضية الجزائرية وتتمثل في:

إعطاء الجزائريين الضمانات الكافية لإجراء انتخابات حرة لاختيار ممثلين لمفاوضة فرنسا.

لا يتم إيقاف القتال قبل التأكد من هذه الضمانات.

إطلاق سراح الزعماء الجزائريين المعتقلين بباريس.

عقد مؤتمر تونس يحضره ممثلون عن الدول العربية ودول البحر الأبيض المتوسط لدراسة مقترحات بورقيبة⁽⁹⁸⁾، ولكسب تأييد الرّأي العام الفرنسي لخطة أجري بورقيبة حديثاً مطولاً مع جريدة «الأكسبراس» Express الباريسية حول القضية الجزائرية» حيث رأى أنّ أحسن حلّ في تسويتها هو اقتراح إنشاء مجموعة شمال إفريقيا، تضمّ تونس والجزائر والمغرب»⁽⁹⁹⁾.

ومن هذا المنطلق قامت الحكومة التونسية بجهد للتوسط بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية؛ لإجراء مفاوضات مباشرة، تؤدي إلى حلّ عادل للقضية الجزائرية، يضمن السيادة والإستقلال للشعب الجزائري الشقيق، وقد قبلت جبهة التحرير الوطني الجزائرية الوساطة التونسية والمغربية، ولكن فرنسا رفضتها بحجة أنّ تونس والمغرب غير محايدتين⁽¹⁰⁰⁾، والملاحظ أنّ الرئيس بورقيبة بعد اختطاف

القادة الجزائريين، أصبح يركز على هيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية، وتحرك في هذا الاتجاه؛ بهدف تدويل القضية الجزائرية إلى أن جاءت أحداث ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958م؛ حيث قصفت الطائرات الفرنسية منطقة الساقية والتي عرف بورقيبة كيف يستثمرها، ويُفعلها لصالح القضية الجزائرية؛ حيث قبل بالوساطة الأنقلوسكسونية الأمريكية - البريطانية وهي لجنة المساعي الحميدة، واشترط عليها معالجة المسألة الأساسية المتمثلة في الحملة العسكرية الفرنسية لإخماد الثورة الجزائرية⁽¹⁰¹⁾.

خاتمة :

عملت الحكومة التونسية بعد الاستقلال مارس 1956 على اقتراح الحل السياسي للقضية الجزائرية ودخلت في مفاوضات ولقاءات ومشاورات مع الفرنسيين والجزائريين (ممثلة في جبهة التحرير الجزائرية) بالتنسيق مع الحكومة المغربية، وتوجت بالاتفاق على عقد ندوة تونس في أكتوبر 1956م، تقترح فيها كنفدرالية واتحاد شمال إفريقيا في إطار التكافل مع فرنسا، وانقسمت الحكومة الفرنسية بين مؤيد (الحكومة الفرنسية) ومعارض (المعمرين والجيش الفرنسي بالجزائر) وعملت الجبهة المعارضة على المناورة وإفشال الندوة بقرصنة الطائرة واختطاف القادة الجزائريين، مما أثار حفيظة الحكومة التونسية والمغربية وغضب الشعوب المغاربية، واختطاف القادة أعطى الثورة الجزائرية زخما وقوة وتأييدا داخليا ومغاربيا ودوليا، وأفنع الحكومة التونسية بضرورة تغيير استراتيجيتها وتطويع الاستقلال وجعله في خدمة الثورة الجزائرية ودعمها في كافة المجالات (سياسيا ودبلوماسيا ولوجستيا وعسكريا) وتيقنت بعجز الحكومة الفرنسية على حل القضية الجزائرية، وتحركت على المستوى الدولي خاصة على لدى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (دول الأنقلوسكسونية) والأمم المتحدة للتعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها والضغط على الفرنسيين للدخول في مفاوضات مع الجزائريين والاعتراف بحق تقرير المصير ووحدة صفوف جبهة التحرير الجزائرية بعد اختلاف في مؤتمر صومام وفي صفوف بلدان المغرب العربي الكبير وزاد في اللحمة والتضامن المغاربي .

1. الحبيب بورقيبة، خطاب، الجزء الأول، تونس 1974، ص 100.
2. بورقيبة، اجتماع بالرقاب، في 08 جانفي 1956، ص 282.
3. نفسه، خطاب بالرديف، 12 جانفي 1956، ص 315.
4. نفسه، خطاب بالمظيلة، 14 جانفي 1956.
5. العمل، ع 87، 02 فيفري 1956، تصريح بورقيبة، ص 1.
6. بورقيبة، خطاب، ج II، تونس 1974، يوم أنجز في تونس، 21 مارس 1956، ص 15.
7. بورقيبة، مصدر سابق، إذا جاء نصر الله، ص 20، 21.
8. بورقيبة، خطاب، ج II، تدعيما لاستقلال قبل الشروع في مفاوضات، باردو، 29 ماي 1956، ص 107-108.
9. بورقيبة، خطاب، ج II، في سبيل نشر العدل والسماح، تطاوين، 18 جوان 1956، ص 134 - 135.
10. بورقيبة، في استطاعتنا الآن ربط الحوار مع فرنسا بدون مركبات، تونس، 23 جوان 1956، ص 140.
11. بورقيبة، خطاب، ج II، طريق الوحدة المغربية، باريس 2 جويلية 1956، ص 163، وانظر كذلك العمل، ع 215، 3 جويلية 1956، بورقيبة يقيم حفلة بجامع باريس، ص 1 - 4.
12. بورقيبة، خطاب، ج II، لا مفاوضات تحت الضغط والاحتلال، تونس 24 جويلية 1956، ص 222.
13. نفسها، ع 100، 18 فيفري 1956، حديث صحفي لبورقيبة، ص 4.
14. الصباح، ع 1307، 23 مارس 1956، مقال بورقيبة في مجلة «دومان»، ص 4.
15. نفسها، ع 1308، 24 مارس 1956، حديث بورقيبة لجريدة «التايمز»، ص 1 و 2.
16. العمل، ع 138، 1 أبريل 1956، ندوة صحفية لبورقيبة، ص 4.
17. بورقيبة، خطاب بباجة، في 6 أبريل 1956، ص 45، 49، 50.
18. الصباح، ع 1329، 18 أبريل 1956، خطاب بورقيبة بمجلس التأسيس التونسي، ص 4 - 19.
19. نفسها، ع 1336، 26 أبريل 1956، حديث بورقيبة لجريدة الفيغارو، ص 1 و 4.
20. الصباح، ع 1340، 2 ماي 1956، ندوة صحفية لرئيس الحكومة التونسي، ص 1 و 4.
21. العمل، ع 164، 3 ماي 1950، حوار صحفي مع جريدة لوموند، ص 3.
22. العمل، ع 212، 29 جوان 1956، حديث بورقيبة لإذاعة لوزان السويسرية، ص 1 - 4.
23. الصباح، ع 1394، 6 جويلية 1956، الحكومة التونسية ترفض حضور حفل الاستقبال، ص 2.
24. بورقيبة، خطاب، ج II، الحفاظ على كرامة الشعب فوق كل اعتبار، تونس، 7 جويلية 1956، ص 169 - 170 - 178.
25. نفسه، لا تعاون تحت الضغط، تونس 14 جويلية 1956، ص 201.
26. بورقيبة، خطاب، أزمة في علاقتنا مع فرنسا نأمل أن تزول، تونس 21 جويلية 1956، ص 212 - 213.
27. العمل، ع 300، 11 أكتوبر 1956، حديث إذاعي، ص 1.
28. الصباح، ع 1477، 12 أكتوبر 1956، حديث صحفي لجريدة «لوموند»، ص 1 و 4.
29. البجاوي محمد، حقائق عن الثورة الجزائرية، بيروت، دار الفكر الحر، 1971، ص 125.
30. شهادة الأستاذ لمهيري عبد الجليل. 3. المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر،
31. الصباح، ع 1453، 14 سبتمبر 1956، اجتماع بورقيبة بوفد من جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ص 3.
32. العمل، ع 219، 7 جويلية 1956، محادثات بورقيبة مع روني كوتي، ص 1.

33. الصباح، ع 1453، 14 سبتمبر 1956، محادثات بورقيبة، ص 1 و3.
34. نفسها، ع 1459، 21 سبتمبر 1956، اجتماع بورقيبة بموللي، ص 4.
35. بورقيبة، خطب، جزء II، كي يدرك الشعب سياسة الحكومة، تونس 12 أكتوبر 1956، ص 7-8-9.
36. بورقيبة، خطب، ج II، مؤتمر تونس، 19 أكتوبر 1956، ص 22-28.
37. المصدر السابق، ص 28-37.
38. Le Monde, N° 203, Octobre 1992, Dossiers et document : L'Algérie depuis 1945 à la veille de l'indépendance. وانظر كذلك العمل، ع 309، 22 أكتوبر 1956، تصريح وزير الإخبار المغربي عبد الله إبراهيم، ص 1.
39. Le TourneauRouger, le Magreb Jusqu'au en 1962, aperçu historique , p 11
40. العمل، ع 323، 6 نوفمبر 1956، تصريح ابن حمد قبل اختطافه، ص 2
41. نفسها، ع 308، 21 أكتوبر 1956، ندوة تونس، ص 1
42. نفسها، ع 311، 23 أكتوبر 1956، اختطاف الوفد الجزائري، ص 2
43. نفسها، ندوة البشير بن يحمّد، ص 8
44. العمل، ع 311، 24 أكتوبر 1956، ندوة رئيس الحكومة التونسية، ص 1 و5
45. بورقيبة، خطب، ج II، لا بد من وضع حد للاعتداءات الفرنسية، تونس، 23 أكتوبر 1956، ص 29-30.
46. الصباح، ع 1489، 21 أكتوبر 1956، المجلس التأسيسي يعقد جلسة طارئة ويصدر لائحة، ص 4.
47. الاستقلال، ع 53، 26 أكتوبر 1956، بيان اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي، ص 1
48. نفسها، ع 53، 26 أكتوبر 1956، بيان الشبيبة الحرّة للحزب الحرّ الدستوري التونسي، ص 2
49. الصباح، ع 1489، 26 أكتوبر 1956، وفد الحزب الشيوعي التونسي، ص 4
50. العمل، ع 311، 24 أكتوبر 1956، بيان المنظمات القومية، ص 1.
51. نفسها، ع 314، 27 أكتوبر 1956، بيان المنظمات القومية، ص 1.
52. نفسها، ع 331، 24 أكتوبر 1956، إضراب عن العمل، ص 1 و2.
53. العمل، ع 311، 24 أكتوبر 1956، مظاهرات شعبية منددة باعتقال القادة الجزائريين، ص 1 و3.
54. الصباح، ع 1488، 25 أكتوبر 1956، مظاهرات شعبية كبرى بصفاقس يوم الأربعاء، ص 4.
55. نفسها، لوائح اللجنة التونسية للحرية والسلم احتجاج، ص 4.
56. الصباح، ع 1487، 24 أكتوبر 1956، بيان الجامعة التونسية لقدماء المحاربين، ص 2
57. نفسها، برقية حركة التعاون الحر التونسي الفرنسي إلى رئيس المجلس الفرنسي، ص 2.
58. الصباح، ع 1487، 24 أكتوبر 1956، برقية حركة التعاون الحر التونسي إلى رئيس الحكومة الفرنسية، ص 43.
59. العمل ع 311، 24 أكتوبر 1956، ص 2، وانظر كذلك، الصباح، ع 1487، 24 أكتوبر 1956، بيان هيئة الأطباء التونسيين، ص 2...
60. الصباح، ع 1487، 24 أكتوبر 1956، لائحة هيئة المحامين التونسيين، ص 2.
61. نفسها، تطوع محامين لدفاع عن المخطوفين الجزائريين، ص 2.
62. العمل، ع 1883، 9 نوفمبر 1961، برقية إلى الوزير العدل الفرنسي، ص 1 و2.
63. نفسها، ع 1884، 10 نوفمبر 1961، بلاغ هيئة المحامين التونسيين، ص 6.
64. نفسها، ع 1997، 22 مارس 1962، برقية تهنئة للوزارة الجزائرية، ص 1 و6.
65. الصباح، ع 1488، 25 أكتوبر 1956، بيان جمعية المهندسين التونسيين، ص 1. وانظر كذلك العمل، ع

- 312، 25 أكتوبر 1956، بيان جمعية المهندسين، ص 2.
66. نفسها، ع 1487، 24 أكتوبر 1956، بيان الجامعة التونسية للتعليم، ص 4.
67. الصباح، ع 1487، 24 أكتوبر 1956، بيان الجامعة للموظفين التونسيين، ص 2.
68. الصباح، ع 1487، 24 أكتوبر 1956، برقيات الجامعة القومية للصحة، ص 4.
69. نفسها، ع 1493، 31 أكتوبر 1956، بيان الجامعة القومية للصحة، ص 3.
70. الصباح، ع 1487، 24 أكتوبر 1956، بيان الاتحاد العام التونسي للشغل، ص 2.
71. نفسها، بركة الاتحاد العام التونسي للشغل إلى الجامعة الأممية للشغل، ص 2.
72. العمل، ع 311، 24 أكتوبر 1956، اجتماع مناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل، ص 2.
73. العمل، ع 313، 26 أكتوبر 1956، بيان الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، ص 4.
74. الصباح، ع 1488، 25 أكتوبر 1956، بيان الاتحاد العام للفلاحة التونسية، ص 2.
75. الصباح، بلاغ من الحجرة الفلاحية التونسية، ص 3. وانظر كذلك العمل، ع 312، 25 أكتوبر 1956، ص 2.
76. الاستقلال، ع 54، 2 نوفمبر 1956، بيان الاتحاد العام للفلاحة، ص 2.
77. العمل، ع 760، 2 أبريل 1958، بيان الاتحاد القومي للمزارعين، ص 1 و 2.
78. الصباح، ع 1487، 24 أكتوبر 1956، بيان الاتحاد النسائي التونسي، ص 4.
79. نفسها، ع 311، 24 أكتوبر 1956، بيان الاتحاد العام لطلبة تونس، ص 2.
80. الصباح، ع 1488، 25 أكتوبر 1956، بيان صوت الطالب المسلم، ص 3.
81. العمل، ع 311، 24 أكتوبر 1956، بيان الكشف التونسية، ص 2.
82. نفسها، ع 311، 24 أكتوبر 1956، بلاغ التونسي المغربي، ص 1.
83. نفسها، نتائج ندوة تونس، ص 3.
84. نفسها، تصريحات الحبيب بورقيبة، ص 5.
85. نفسها، ع 312، 25 أكتوبر 1956، بركة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ص 1 وانظر كذلك الصباح، ع 489.
86. نفسها، اجتماع ثنائي، ص 1.
87. بورقيبة، نفسه ج II، اعتداء استعماري جديد سيقرب ساعة خلاص القضية الجزائرية، باردو، 25 أكتوبر 1956، ص 34.
88. الصباح، ع 1489، 26 أكتوبر 1956، نص المذكرة التونسية المغربية، ص 1.
89. بورقيبة، خطاب ج 3، تونس 1974، تونس 1974، الانسجام طريق النجاح، باردو، 14 ديسمبر 1956، ص 141.
90. العمل، ع 471، 28 أبريل 1957، بركة رئيس وفد جبهة التحرير لبورقيبة، ص 1.
91. نفسها، ع 556، 7 أوت 1957، تصريحات أحمد فرنيس، ص 1 و 6.
92. نفسها، ع 614، 13 أكتوبر 1957، مقترحات تونسية، ص 1.
93. العمل، ع 629، 131 أكتوبر 1957، ندوة لجنة التنسيق والتنفيذ، ص 1 و 3.
94. نفسها، بورقيبة يستقبل وفد لجنة التنسيق والتنفيذ، ص 3.
95. نفسها، ع 674، 21 نوفمبر 1957، تصريحات بورقيبة قبل التوجه إلى المغرب، ص 1.
96. بورقيبة، خطاب، ج 5، وساطة تونسية لانتهاء الحرب بالجزائر، تونس، 22 نوفمبر 1957، ص 238-239.
97. العمل، ع 648، 23 نوفمبر 1957 نص البلاغ المشترك التونسي المغربي، ص 2 وانظر كذلك الذيب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 359.

98. الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ص 301.
99. نفسها، ع 518، 22 جوان 1957، حديث بورقيبة، ص 1 و 3.
100. عبد الرحمان عواطف، الصحافة العربية بالجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (1954-1962)، القاهرة: دار المأمون للطباعة، 1978، ص 180 وانظر كذلك اللولب حبيب حسن، التونسيون والثورة الجزائرية، ثلاثة أجزاء، الجزائر، 2013.
101. نفسها، ص 6.